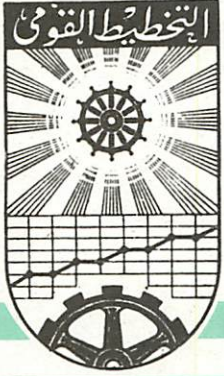


جمهورية مصر العربية



مَعْدِنِ المخطوطات القومية

مذكرة خارجية رقم (١٤١٦)

امكانات تنمية الصادرات الزراعية المصرية

اعداد

دكتور / حسين محمد صالح

ديسمبر ١٩٨٥

اعادة طبع

ابريل ١٩٨٧

المحتويات

صفحة	
	مقدمة :
٤	الفصل الاول : مراحل العملية التصديرية للسلع الزراعية
٤	١٠١ - مرحلة الانتاج
٧	٢٠١ - مرحلة التجميع والتعبئة
٨	٣٠١ - مرحلة النقل
٨	٤٠١ - مرحلة التخزين
٨	٥٠١ - مرحلة التسويق
	الفصل الثاني : تطور الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٣/٨٢
١٠	١٠٢ - تنمية الصادرات الزراعية التقليدية
١٢	٢٠٢ - تنمية الصادرات الزراعية غير التقليدية
٢٠	الفصل الثالث : بعض مميزات التصدير وكيفية مواجهتها
٢٣	الفصل الرابع : أهم العوامل التي تساعد على تنمية الصادرات الزراعية
٢٣	١٠٤ - التوسع في زراعة المحاصيل التصديرية في الاراضى الجديدة
٢٤	٢٠٤ - فتح اسواق تصديرية جديدة والمحافظة على الاسواق التقليدية
٢٨	٣٠٤ - خفض الفاقد الزراعى
٣٠	٤٠٤ - خفض التكاليف التسويقية
٣٢	٥٠٤ - تشجيع التصنيع الزراعى
٣٥	موجز باللغة العربية
٤١	الجداول الاحصائية
٥٦	المراجع
	موجز باللغة الانجليزية

بيان الجداول

- جدول (١) تطور قيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة ١٩٦١/٦٠ - ١٩٨٣/٨٢ بالمليون جنيه
- جدول (٢) تطور كمية الصادرات من السلع الزراعية الرئيسية ١٩٧٥ - ١٩٨٠ .
- جدول (٣) مقارنة متحصلات لصادرات من السلع الزراعية الرئيسية عام ١٩٨٣/٨٢ بالمحقق عام ١٩٨٢/٨١ .
- جدول (٤) الاهداف التصديرية للسلع الزراعية الرئيسية للخطة الخمسية ٨٣/٨٤ - ١٩٨٢/٨٦ (بالمليون جنيه)
- جدول (٥) تطور كمية وقيمة الصادرات الزراعية غير التقليدية من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢ .
- جدول (٦) تطور كمية وقيمة صادرات الزهور من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢ .
- جدول (٧) تطور كمية وقيمة صادرات النباتات الطبية من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢ .
- جدول (٨) تطور كمية وقيمة صادرات الخضروات الطازجة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢ .
- جدول (٩) تطور كمية وقيمة صادرات الفاكهة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢ .
- جدول (١٠) نسبة صادرات البرتقال والبطيخ الى اجمالي صادرات الفاكهة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢
- جدول (١١) تطور اسعار القطن الامريكي متوسط التيلة (منفيس) في بورصة لفربول (١٩٧٥ - ١٩٨٠)
- جدول (١٢) تطور اسعار القطن المصري طويل التيلة (جيزة ٧٠) فوب اسكندرية (١٩٧٥ - ١٩٨٠)
- جدول (١٣) النموذج السعري للبرتقال المصري في الاسواق المختلفة .
- جدول (١٤) النموذج السعري للبطاطس المصرية المصدرة للسوق البريطاني
- جدول (١٥) نسبة الكمية المصدرة من بعض المحاصيل التصديرية الى الكمية المنتجة في مصر خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٢ .
- جدول (١٦) السعات السوقية العالمية لاهم الصادرات الزراعية المصرية عام ١٩٨٠ .
- جدول (١٧) متوسط انتاج الفدان في مصر من بعض محاصيل الغذاء الرئيسية ، مقارنة باعلى رقم قياس انتاجي امكن تحقيقه عالميا وعدد مرات مضاعفة انتاجية الفدان من هذه المحاصيل .
- جدول (١٨) تطور اسعار تصدير الخضر والفاكهة فوب عن طريق ميناء القاهرة الجوي لاسواق الدول العربية خلال الفترة ٢٤ - ١٩٨٣/٣/٣١ .

”بسم الله الرحمن الرحيم“

مقدمة :

تعتبر قضية تنمية الصادرات المصرية إحدى الركائز الأساسية للخطه الخمسية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٢ / ٨٢ - ١٩٨٢ / ٨٦ حيث تستهدف هذه الخطه زيادة الانتاج بما يسمح بالحد من الاستيراد وزيادة الصادرات بحيث يسبق معدل الزيادة في التصدير معدل الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي بينما يتخلف معدل الاستيراد عنه بنسبة ملموسة وذلك من أجل تحقيق كل من التوازن الداخلى والتوازن الخارجى للاقتصاد المصرى (١).

ومن الجدير بالذكر ان قطاع التصدير يمكنه ان يقدم الكثير لدعم وتطوير هيكل الاقتصاد القوى ، اذا اتيحت له الانطلاقة المناسبة والمائلة لما يجرى العمل به في الدول المنافسة هذا ولقد حظى نشاط التصدير في مصر بالاولوية من خلال توفير وتيسير التمويل التصديرى وضمان الصادرات بالاضافة الى تقديم الحوافز المناسبة لنشاط التصدير ، والقضاء على بعض المعوقات التى تقف فى طريق تنمية الصادرات (٢).

تعتبر تنمية الصادرات الزراعية احد العناصر الرئيسية لتنمية مصادر مستمرة ومستقرة من النقد الاجنبى اللازم لتمويل خطط التنمية الاقتصادية وتمويل اى انخفاض محتمل في صادرات مصر من البترول وتحويلات المصريين العاملين بالخارج ، وايرادات قناة السويس ، وايرادات السياحة حيث انها تتوقف على عوامل كثيرة داخلية وخارجية ، كذلك يساعد على تنوع الهيكل السلمى للصادرات بتشجيع تصدير سلع غير تقليدية بالاضافة الى جلب التكنولوجيا الحديثة في اساليب الانتاج والتسويق من خلال التواجد في الاسواق العالمية .

(١) وزارة التخطيط - الاطار التفصيلى للخطه الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٢ / ٨٣ -

١٩٨٢ / ٨٦ الجزء الاول - المكونات الرئيسية - ديسمبر ١٩٨٢ ص ٥٩ .

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر بيان الحكومة الذى قدمه رئيس الوزراء الى مجلس الشعب نوفمبر

١٩٨٢ .

وبدراسة تطور الصادرات الكلية في جمهورية مصر العربية يلاحظ انخفاض الاعمية النسبية للصادرات الزراعية من حوالي ٢٠% في بداية الستينات الى حوالي ١٥% في بداية الثمانينات . لذلك يلاحظ ان كمية الصادرات الزراعية المصرية تأخذ اتجاها عاما تنازليا في السنوات الاخيرة ولقد زاد الامر سوءا حيث انخفضت قيمة الصادرات الزراعية من ٤٥٤٩ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى ٤٠٥ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ ونسبة انخفاض ١١% (١) . وامر هذا شأنه يستدعي متابعة وتقييم الصادرات الزراعية حتى يمكن الوقوف على نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف او معوقات الصادرات وتذليلها ، في ضوء تجارب الماضي يمكن اقتراح توصيات لتنمية الصادرات الزراعية .

وتتناول هذه الدراسة امكانات تنمية الصادرات الزراعية في المدى القصير في ضوء المحددات - الحالية الانتاجية والتسويقية والاستهلاكية والتي تفترض الدراسة ثباتها وبذلك يمكن التحرك على السحاور التالية لتنمية الصادرات الزراعية :

- ١- مراعاة المبادئ الاساسية لتنمية الصادرات الزراعية .
- ٢- تنمية الصادرات التقليدية مثل القطن والارز والبصل والثوم . . الح . .
- ٣- تنمية حصيله الصادرات الزراعية غير التقليدية كالخضر والفاكهة والنباتات الطبية والزهور
- ٤- دراسة امكانية التوسع في زراعة المحاصيل التصديرية في الاراضي الجديدة .
- ٥- المحافظة على الاسواق وفتح اسواق جديدة .
- ٦- دراسة امكانية خفض نسبة الفاقد الزراعي
- ٧- دراسة امكانية خفض التكاليف التسويقية عامة ونزولون الشحن خاصة .
- ٨- دراسة امكانية التوسع في برامج التصنيع الزراعي
- ٩- تذليل المعوقات التي تعترض تنمية الصادرات الزراعية وتقديم الحلول المناسبة .

(١) وزارة التخطيط : التقرير المبدئي عن الاداء الاقتصادي والاجتماعي خلال السنة الاولى

١٩٨٣/٨٢ من الخطة الخمسية اغسطس ١٩٨٣ .

ولقد استخدمت هذه الدراسة بصفة أساسية البيانات المنشورة في الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ووزارة التخطيط ومركز تنمية الصادرات بالإضافة إلى دراسات معهد التخطيط القومي ولقد واجهت الباحثة مشكلة عدم توفر البيانات بالتفاصيل المرجوة بالإضافة إلى تناقص بعض البيانات من المصادر المختلفة ، الأمر الذي حدد من إمكانيه الوصول إلى التحليل أكثر تفضيلاً للمشاكل المطروحة .

ولقد اعتمدت هذه الدراسة على البحث الذي قدمته إلى السيد الدكتور وزير التخطيط في يناير ١٩٨٤ بعنوان " إمكانيات تنمية الصادرات الزراعية في ضوء المحددات الحالية الانتاجية والاستهلاكية والتسويقية " وتهدف هذه الدراسة إلى لقاء الضوء على هذه المشكلة تمهيداً لتناول كل جزء منها بالتفصيل في بحث مركز التخطيط الزراعي عن سياسات وإمكانيات تشييط الصادرات من السلع الزراعية . ومن الجدير بالذكر أنه يمكن تنمية الصادرات الزراعية في المدى الطويل بغرض تغيير المحددات السالف ذكرها .

الفصل الاول

مراحل العملية التصديرية للسلع الزراعية

من المعلوم أن برامج تنمية الصادرات لا تعنى فقط بترويج الصادرات بل أصبحت تشمل الانتاج والاعداد والتعبئة والنقل والتخزين والتكوين السعري والتسويق ، وهذا ما يلخصه خمرا التصدير بـ "p" 4 أو عناصر التسويق .

P₁ = Production

مرحلة الانتاج

P₂ = Packing

مرحلة التعبئة والتغليف

P₃ = Pricing

مرحلة التكوين السعري

P₄ = Promotion

مرحلة الترويج (التسويق)

وفيما يلي توضيح لاهم المبادئ الواجب أخذها في الاعتبار لتنمية الصادرات الزراعية المصرية (١).

١٠١ - مرحلة الانتاج :

حيث يجب تغيير السياسة التصدير المصرية من تصدير فائض الاستهلاك الى سياسة الانتاج للتصدير ، بمعنى تخصيص مساحات معينة لزراعة محاصيل لا تتأثر كمياتها بالاستهلاك المحلى ، وهذا يستلزم توفير الاستثمارات اللازمة لعملية الانتاج ، ولضمان الالتزام بالمواصفات العالمية ، وقد يتطلب الامر تعديل انماط الانتاج الحالية بهدف تحسين نوعية الانتاج ليظابق اذواق ومتطلبات الاسواق الخارجية ، ولنجاح اتباع مثل هذه السياسة التصديرية يجب قبل التوسع في سياسة الانتاج التصديرى لأى سلعة زراعية التعرف على السمات السوقية للأسواق العالمية لهذه السلعة والدول المنافسة في كل سوق وكذلك التعرف على رغبات وأذواق المستهلكين بهذه الاسواق سواء من حيث المظهر الخارجى أو التركيب الداخلى لهذه السلعة حتى يمكن اختيار الاصناف التى تتوافق

(١) مركز تنمية الصادرات - ندوة تنمية الصادرات المصرية ونشر الوعى التصديرى -

بها هذه المواصفات (أو استيراد التقاوى المناسبة) مع ضرورة ضمان قابلية هذه الاصناف للتداول وفقا ومثلها النسبية للتلف .

ومما يجب التنبيه اليه أن عملية البحث عن اسواق خارجية يجب أن يتم قبل ظهور الانتاج مع ضرورة استمرار دراسة السوق للوقوف على التغيرات التي قد تحدث في اذواق ورغبات المستهلكين في الخارج أو الكميات المطلوبة حتى تكون هذه الدراسات القاعدة الاساسية لرسم سياسة الانتاج للتصدير . فبالنسبة للصادرات الزراعية المصرية التقليدية والتي لها أسواق خارجية ثابتة ولها سمعة عالمية وميزة نسبية تكاد تكون مطلقة كما هو الحال في القطن المصري طويل التيلة الممتاز انخفضت الكمية المصدره منه في بداية الثمانيات الى أقل من نصف الكمية المصدره في نهاية الستينات ، على الرغم من توفر الاسواق والاتفاقيات وكذلك الحال انخفضت الكميات المصدره من الارز والبصل والثوم . وقد يرجع ذلك اساسا الى السياسات الاستهلاكية والسياسات السعرية الزراعية التي يجب أن تأخذ في الاعتبار ما يأتي :

- أن التكاليف الانتاجية هم المحاصيل الزراعية التصديرية تنجه نحو الارتفاع بسبب الارتفاع الواضح في أجور العمال اللازمين لاداء العمليات الزراعية والتي تعتبر من العوامل المحددة - الرئيسية للانتاجية الزراعية .

- أن التكاليف التي تبني عليها الاسعار المزرعية أقل كثيرا من تكاليف الانتاج الفعلية وخاصة بند أجور العمال وبند الايجار لذا فإن الاسعار المزرعية وخاصة للمحاصيل التقليدية غير مجزية .

ومن الجدير بالذكر أن بعض الصادرات الزراعية المصرية أصبحت تعاني الان من ارتفاع تكاليف انتاجها وتسويقها ، مما يترتب عليه الامتناع عن التصدير لهذه السلع تلافيا للخسائر والانتاج بها الى السوق المحلي الذي يستطيع استيعاب مثل هذه السلع ذو التكلفة الانتاجية العالية

" (١) د . سعد طه علام ، حسين محمد صالح - دراسة تحليلية لاسعار بعض المحاصيل الزراعية معهد التخطيط القومي ، مذكرة خارجية رقم ١٠٨٤ .

- ما يؤدي في النهاية الى فقدان اسواق هذه السلع نتيجة لعدم توفر عائد مجزى من عملية التصدير
- لذلك يجب أن تظل الاسعار المزرعية للمحاصيل التصديرية متمشية بقدر الامكان مع الاسعار العالمية لهذه الحاصلات حتى يتسنى توجيه انماط الانتاج الزراعى الى ارباحية اسعار السوق العالي وزيادة الانتاج للتصدير عند ارتفاع اسعار التصدير ، وتقليل الانتاج للتصدير عند انخفاض هذه الاسعار .
- في نفس الوقت يجب تخفيض أثر التقلبات العنيفة في الاسعار العالمية لهذه الصادرات على اسعارها المزرعية بما يحافظ على الاستقرار النسبي في دخول المنتجين ويجعل من السهل تهيئة الانتاج الى هيكل الطلب^(١) .
- ومن شرط أن تكون تكاليف الانتاج لاي سلعة تصديرية في مستوى الاسعار العالمية والمنافسة بـ
- تنظيم نفقات المراحل التسويقية المختلفة . وكلما انخفضت تكاليف الانتاج والتسويق كلما زاد
- العائد التصديري . وعموما فإنه قد يتطلب الامر في بعض الاحيان دعم الصادرات لبعض السلع حتى تحقق مزايا نسبية كالتسوية وحتى تثبت وجودها في السوق الخارجى وتعود عليها المستهلك
- الاجنبى .

(١) دكتور سعد نصار ، دكتور محمد كمال سليمان : السياسات السعرية المزرعية لاهـ
المحاصيل الحقلية التصديرية في مصر ، مؤتمر تنمية الصادرات الزراعية المصرية ٢٨ فبراير -
٣ مارس ١٩٨٠ القاهرة .

٢٠١ : مرحلة التجميع والتعبئة :

نظرا لما تتميز به المنتجات الزراعية التصديرية من سرعة قابليتها للتلف وحساسيتها لعملية النقل عن المنتجات الصناعية التصديرية وكذلك نظرا لتفتت وتبعثر الحيازات الزراعية أو الوحدات الانتاجية في مصر لذلك فإن الامر يتطلب اعداد مراكز لتجميع المنتجات التصديرية من الوحدات الانتاجية قبل ظهور المحصول حتى تكون مستعدة لاستقبال الكميات الواردة من الوحدات الانتاجية المختلفة ويجب ان تكون هذه المراكز التجميعية في موقع متوسط من الوحدات الانتاجية يسهل النقد منها واليهما كما يجب أن تكون مجهزة بكافة الوسائل التي تعمل على سلامة حفظ المحصول التصديري وعدم تعرضه لاشعة الشمس المباشرة .

وتشير الدراسات الى اهمية التعبئة والتغليف باعتبارها أحد العناصر الرئيسية في تقليل الفاقد في ترشيد الاستهلاك مما يؤدي الى زيادة الجزء المتاح للتصدير ، حيث يقدر الفاقد من الانتاج الزراعي بسبب سوء أو حتى عدم تعبئة بحوالي ٤٠ % ، وترتفع نسبة الفاقد في محاصيل الخضر والفاكهة وتنخفض في المحاصيل الاخرى .

ونظرا لدخول هذه السلع التصديرية في مجال المنافسة بالاسواق الدولية لذلك فإن الامر يقتضي ضرورة عرض هذه السلع في صورة لا تقل عن مثيلاتها من الدول المنافسة ، ويقع على عاتق الهيئة العامة للرقابة على الصادرات مسئولية حماية سمعة تجارتنا الخارجية وخاصة الحاصلات الزراعية ومنتجاتها وذلك وفقا لمواصفات محدد بلجان علمية وطبقا لمواصفات السوق الاوروبية المشتركة وصا در بها قرار من وزارة الاقتصاد يتضمن الشروط والمواصفات الواجب توافرها في كل سلعة مصدره للخارج كحد أدنى للمواصفات وطبقا للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن التصدير والاستيراد .

لقد أظهرت نتائج الدراسات التسويقية في اسواق العالم ان السلع غير المعبأة تعبئة سليمة تنال أسعار منخفضة بقدر كبير لا يتناسب مع فروق تكلفة التعبئة ، علاوة على أن التعبئة السليمة تعمل على ضمان وصولها بحالة جيدة وسليمة وميسرة الى المستهلك الخارجي ، ومن اسواق خارجية فقدت

نتيجة لإعمال عملية التعبئة والتغليف والتي تختلف حسب طبيعة السلعة والشروط الجوية ووسيلة النقل . وفي المدى القصير يسمح للمصدرين باستيراد مواد التعبئة والتغليف مباشرة للمحافظات على مستوى عبوات السلع التصديرية مع استخدام أسلوب الدروبك أو تقديم التسهيلات الجبركية اللازمة كالاكتفاء بخطاب ضمان بدلا من دفع تأمين .

٣٠١ - مرحلة النقل :

تتضمن عملية التصدير نقل المحاصيل من أماكن إنتاجها إلى أماكن توزيعها وتتضمن هذا المجال كلا من النقل الداخلى والنقل الخارجى . وتعتبر تكاليف النقل الداخلى والخارجى أحد المحددات الرئيسية لتشجيع الصادرات الزراعية حيث تتطلب تجهيزات خاصة أثناء عمليات النقل المختلفة . ومن الملاحظ (كما سيرد ذكره) الارتفاع المستمر لتكاليف النقل الداخلى والخارجى مما يؤدى إلى ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه

٤٠١ - مرحلة التخزين :

يعتبر أعداد وسائل التخزين اللازمة لحماية وحفظ المنتجات الزراعية التصديرية أحد الوسائل الهامة لنجاح السياسة التصديرية وخاصة للمحاصيل سريعة التلف كالخضروات والفاكهة والزهور . لذلك يجب توفير المخازن المناسبة سواء فى مناطق الإنتاج أو فى الموانئ عند الشحن . وحيث أن الإنتاج الزراعى يتسم بالموسمية ومع استمرار الطلب عليه تزيد أهمية التخزين لحفظ الإنتاج من وقت الحصاد إلى وقت الاستهلاك ، أو لحين توفر الفراغات اللازمة بوسائل الشحن أو لحين ارتفاع الطلب على هذه المنتجات فى الأسواق الخارجية .

٥٠١ - مرحلة الترويج :

لنجاح العملية التصديرية يجب القيام بدراسات متعمقة للأسواق الخارجية لكل منتج تصديرى ولكل دولة واطاحة هذه البيانات للمصدرين سواء فى القطاع العام أو الخاص . وقد يكون من المناسب إقامة أسابيع ترويجية واسابيع عروض ودعاية للمنتجات المصرية فى الأسواق المختلفة ، كما يجب الاهتمام بالدعاية للمنتجات التصديرية بصورة دورية ومتطورة فى الأسواق الخارجية وذلك عن طريق وسائل الاعلام المختلفة الخاصة والمرئية منها . بالإضافة إلى تطوير العلامة التجارية وتسجيلها فى سجلات الادارة الفنية لدول السوق كسل هذه العوامل تساعد على تعريف المستهلك بالمنتج ومزاياه وذلك يؤدى إلى تنمية الصادرات الزراعية .

الفصل الثانى

تطور الصادرات الزراعية المصرية
خلال الفترة (١٩٦٠ - ٨٢/٨٣)

=====

بدراسة تطور قيمة الصادرات الزراعية في ج م ع خلال الفترة ١٩٦٠ - ٨٢/٨٣ يتضح أنها تأخذ اتجاهًا عامًا تصاعديًا خلال فترة الدراسة حيث زادت من ٦ ر ١٤٣ مليون جنيه عام ١٩٦٠ إلى حوالي ٤٠٥ مليون جنيه عام ٨٢/٨٣ كما يوضح الجدول رقم (١) ، وتتسم حصيلة الصادرات الزراعية بالتقلب شأنها في ذلك شأن الانتاج الزراعى وبلغت الصادرات اقصاها عام ٨١/٨٢ بحوالى ٤٥٤٩ مليون جنيه ، وترجع تلك الزيادة فى قيمة الصادرات الى العوامل الاتية :-

أ - زيادة الاسعار العالمية لهذه المحاصيل على الرغم من انخفاض الكميات المصدرة (انظر جدول رقم ٢) .

ب - خفض سعر صرف الجنيه المصرى وخاصة على ١٩٦٢ و ١٩٧٩ .

ولاحظ اتجاه متوسطات معدلات الزيادة السنوية لقيمة الصادرات الزراعية تدريجيا نحو الانخفاض حيث بلغت تلك المعدلات اقصاها فى الستينات يليها السبعينات وقدّر متوسط معدل الزيادة السنوى خلال الفترة ١٩٧٩ - ٨٢/٨٣ بحوالى ٢٦ ٪ ويرجع ذلك لعوامل كثيرة على رأسها :

- ١- اعتماد السياسة التصديرية للحاصلات الزراعية على فائض الاستهلاك المحلي .
- ٢- تزايد معدلات الاستهلاك عامة والسلع الزراعية خاصة .
- ٣- معدلات الزيادة فى الانتاج الزراعى أقل من معدل الزيادة فى الاستهلاك .
- ٤- عدم كفاءة السياسات السعريّة الزراعية أحدث خلل فى هيكل الانتاج الزراعى واهمال الزراع فى زيادة الانتاجية للفدان .
- ٥- عدم كفاءة السياسات التسويقية الداخلية .
- ٦- تخلف برامج التصنيع الزراعى .
- ٧- زيادة الفاقد الزراعى فى المراحل المختلفة من الانتاج حتى التصدير .

٨- عدم كفاءة السياسات التسويقية الخارجية من حيث :

- عدم القدرة على فتح اسواق جديدة للمحاصيل الزراعية غير التقليدية .
- عدم القدرة على المحافظة على الاسواق التقليدية وعدم الوفاء بتنفيذ حصص الاتفاقيات بالنسبة للمصادر التقليدية .

٩- المعوقات والمشاكل المختلفة لتتمة الصادرات الزراعية .

هذا ولقد زاد الامر تعقيدا حيث انخفضت قيمة الصادرات الزراعية المصرية من ٩٤٥ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى ٤٠٥ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ ونسبة انخفاض ١١% حيث انخفضت صادرات السلع الزراعية (باستثناء الموالح التي زادت صادراتها بحوالي ٢٩,٢%) بنسب متفاوتة بلغت اقصاها - ٢٠% في الارز وادناها - ٨,٤% في صادرات القطن ٠٠ (انظر جدول رقم (٣) .

وبدراسة خطة الصادرات الزراعية يتضح أنه لايتوفر سوى بعض الاهداف الاجمالية للصادرات الزراعية خلال الخطة الخمسية (٨٢/٨١ - ١٩٨٢/٨٦ كما هو مبين بالجدول رقم (٤) ونساء على ذلك يمكن القول ان سياسة الصادرات الزراعية للخطة الخمسية ايضا يعتمد على سياسة فائض الاستهلاك .

يمكن تقسيم الصادرات الزراعية الى صادرات زراعية تقليدية وهي الصادرات التي لها أسواق عالمية مستقرة كالقطن والارز والبصل والثوم ، وصادرات زراعية غير تقليدية لم تطرق الاسواق العالمية الا حديثا وكميات متذبذبة من عام لآخر وليس لها سمعة عالمية في تصديرها ويراد فتح أسواق جديدة لها .

١٠٢ : تتمة الصادرات الزراعية التقليدية :

بدراسة تطور الكميات المصدرة من المحاصيل الزراعية التقليدية وهي تشمل القطن والارز والبصل والثوم كما هو مبين بالجدول رقم (٢) يتضح انها تتناقص وذلك بسبب زيادة الاحتياجات المحلية بمعدل أكبر من معدل زيادة الانتاج من هذه المحاصيل من ناحية والى عدم فاعلية السياسات التسويقية من ناحية أخرى .

فبالنسبة لصادرات القطن وجد أنها تأخذ اتجاهها عاما متناقضا من حوالى ٣,٧ مليون قنطار عام ١٩٧٥ الى حوالى ٣,٣ مليون قنطار عام ١٩٨٠ ، ولعل ما يخفف من اثر هذا التغير فى صادرات القطن الخام نجد تزايد صادراتها من غزل القطن من ٣٢ ألف طن عام ١٩٧٥ الى ٤٦ ألف طن عام ١٩٨٠ ، كذلك زادت صادراتها من الصنوجات القطنية من ٩ آلاف طن الى ١٢ ألف طن خلال نفس سنق المقارنة ، ولما كانت هذه الزيادة فالحاظ انها تقل بكثير من النقص الذى حدث فى صادرات القطن ولا يعرضه بأى حال من الاحوال (١) .

ويمكن تسمية صادرات القطن بالوسائل التالية:

- ١- خفض كمية الفاقد من محصول القطن والذى يقدر بحوالى ٣٠% فى المراحل المختلفة من الانتاج او التسويق حيث يلاحظ فى السنوات الاخيرة اهمال الزراع فى القيام بالجنيه الثانية بسبب عدم توفر العمالة وارتفاع اجورهم لدرجة ان عائد المزارع من الجنيه الثانية لا يغطى حتى تكاليف الجنى .
- ٢- اعادة النظر فى السياسة المصرية الزراعية وخاصة محاصيل التعليم الاجبارى .
- ٣- ضرورة التركيز على تصدير القطن المصرى طويل التيلة حيث لمصر فيه ميزة تكاد تكون مطلقة . ولقد بلغ سعر تصدير الوحدة من القطن جيزة ٧٠ حوالى ١٥٢ % من سعر الوحدة من القطن الأمريكى منفس متوسط التيلة فى سوق ليفربول كما هو موضح بالجدولين رقم (١١ و ١٢) ، من الجدير بالذكر ان قيمة انتاج قطن بالاسعار العالمية يمكن ان تغطى قيمة استيراد القمح الذى ينتج فى ٢,٥ قدان (٢) .

(١) وزارة التخطيط : مشروع الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ - المجلد الثامن الاستراتيجية العامة للتجارة والمال ص ٤٠ - القاهرة - أغسطس ١٩٨١ .

(٢) دكتور دلال محمود مصطفى : استخدامات نظرية الميزه النسبيه فى الدول النامية بالتطبيق على القطن المصرى ومنتجاء - رسالة دكتوراه - كلية الاقتصاد - برلين - ١٩٨٣ .

٤- بغرض ثبات التركيب المحصولي (الغير امثل حيث أن حوالى ٣٠% من المساحة المحصولية مخصصة لإنتاج علف الحيوان) يمكن تنمية حصيلة صادرات القطن بالمحافظة على مستوى الصادرات بحيث تغطي على الأقل الاسواق العالمية التقليدية حتى لا تنقص هذه المساحة ويمكن تغطية الاحتياجات المحلية باستيراد الاقطان الأمريكية القصيرة التيلة والتي يقل سعرها عن سعر الاقطان المصرية المتوسطة التيلة بحوالى ٤٠% والتي يمكن استخدامه في صناعة الغزل السييك .

- وبالنسبة لصادرات الارز يلاحظ انها زادت خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٧ حتى بلغت ٢٢١ ألف طن ثم أخذت في الانكماش وسعدل متزايد حتى بلغت ٨٦ ألف طن فقط عام ١٩٨٠ ولعل السبب في هذه الظاهرة راجع الى اعتبارات داخلية أكثر من ان يكون انكماش في الطلب الخارجى فالواقع ان هيكل اسعار هذا المحصول يعانى من اختلال يجعل الفارق بين الاسعار المحلية واسعار التصدير كبيراً لدرجة شجعت الاستهلاك المحلى لهذا المحصول وتهريبه الى الدول المجاورة وعزوف المنتج عن انتاج هذا المحصول وعدم بذل العناية الكافية لزراعته . الامر الذى انعكس على الكفاءة الانتاجية لزراعة الارز (١) .

- ويمكن تنمية صادرات الارز من خلال تصدير الارز المصرى المصنوع على الجودة وباسعار اعلى وبالكميات التى تحافظ على الاسواق العالمية ، وتبشر نتائج اذخالى الميكنة فى زراعة الارز بزيادة الانتاج من المساحة الحالية .

- وبصفة عامة فإنه يجب المحافظة على مستوى الصادرات للمحاصيل التقليدية بهدف المحافظة على اسواقها العالمية المضمونة خاصة وان لمصر فى تصديرها ميزة نسبية ويمكن زيادة الانتاج بوسائل متعددة منها : خفض نسبة الفاقد ، ميكنة العمليات الزراعية ، تحسين اساليب التهيئة والنقل والتخزين والا هم من ذلك اتباع سياسة سعرية وتسويقية مناسبة .

٢٠٢ : تنمية الصادرات الزراعية غير التقليدية:

تشمل الصادرات الزراعية غير التقليدية على حوالى ٦٠ محصول يمكن تجميعها فى اربع مجاميع رئيسية هى الخضراوات والفواكه والنباتات الطبية والزهرة (أنظر الجداول من ٥ - ٩) .

(١) لمزيد من التفاصيل راجع : دكتور سعد علام ، حسين صالح : دراسة تحليلية لاسعار بعض المحاصيل الزراعية مذكرة خارجية رقم ١٠٨٤ - معهد التخطيط القومى .

وبتحليل البيانات الواردة في جدول رقم (٥) عن تطور الصادرات الزراعية غير التقليدية خلال الفترة ١٩٢٨ - ١٩٨٢ يتضح الآتى :

- بالرغم من تذبذب الكميات المصدرة من الحاصلات الزراعية غير التقليدية خلال الخمس سنوات الماضية إلا أن حصيلة الصادرات في زيادة مستمرة سنة بعد أخرى ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع الأسعار العالمية لهذه الحاصلات وبلغت حصيلة الصادرات اقصاها بحوالى ١٥٤ مليون جنيه عام ١٩٨٢ ، أى ما يقرب من $\frac{1}{4}$ اجمالى قيمة الصادرات الزراعية .

وسيلخ متوسط الكميات المصدرة من الخضار خلال الفترة ١٩٢٨ - ١٩٨٢ بحوالى ١٢١ ألف طن وفى الفاكهة ٢٣ ألف طن ، هذا ومن الجدير بالذكر أن المتوسط الكميات المصدرة من الخضار والفاكهة تقل عن كمية الفاقد منها (١) .

لذلك يمكن زيادة حصيلة الصادرات الزراعية من الحاصلات غير التقليدية بتخصيص الفاقد من ناحية أو على الأقل المحافظة على مستوى الكميات المصدرة فى السنوات الاخيرة ان لم يمكن زيادتها حيث ان السعات السوقية تستوعب اضعاف هذه الكمية سيتضح فيما بعد .

١٠٤٠٢ : تطور صادرات الزهور :

وسيبين الجدول رقم (٦) تطور صادرات الزهور خلال الفترة ١٩٢٨ - ١٩٨٢ ومنه يلاحظ أن - الكميات المصدرة من الزهور خلال فترة الدراسة تأخذ اتجاهها عاماً تصاعدياً على الرغم من التقلبات السنوية والتي تعكس طبيعة الانتاج . حيث بلغت الكمية المصدرة ٦١٩٢ طن عام ١٩٨٢ بينما بلغت الكميات المصدرة اقصاها بحوالى ٩٥٢ طن عام ١٩٨٠ وادناها بحوالى ٢٣١ طن عام ١٩٢٩ .

كذلك تأخذ قيمة صادرات الزهور اتجاهها عاماً تصاعدياً خلال نفس الفترة حيث زادت قيمة الصادرات من الزهور من حوالى ٦١٠ ألف جنيه عام ١٩٢٨ الى ١٣٦ مليون جنيه عام ١٩٨٢ .

(١) انظر اثر خفض الفاقد الزراعى على تنمية الصادرات .

باستثناء عام ١٩٧٩ حيث بلغت قيمة صادرات الزهور ادناها بحوالى ٤٤٢,٣ ألف جنيه .

ويمكن تنمية صادرات الزهور اذا حافظنا على زيادة صادراتها بنفس المعدلات والتي سادت في السنوات الاخيرة على الاقل وذلك يتطلب ازالة معوقات التصدير والتي سيرد ذكرها تفصيلا ونخص بالذكر ضريبة الارباح التجارية والتي تبلغ ٦٠% الامر الذى أدى الى انخفاض الكميات المصدرة من الزهور في الموسم الاخير .

٢٠٢٠٢ : تطور صادرات النباتات الطبية :

بدراسة صادرات النباتات الطبية خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٢ والمبينة في جدول رقم (٧) يتضح ان الكميات المصدرة من النباتات الطبية تأخذ اتجاهها عاما متزايا على الرغم من التقلبات المستمرة في الكميات المصدرة ، حيث انخفضت الكمية من ١٨٥٦٨ طن عام ١٩٧٨ الى ١٣٣٠٠ طن عام ١٩٨٢ ، بينما بلغت الكمية ادناها بحوالى ١٠٧٧١ طن عام ١٩٨٠ . على العكس من الكميات المصدرة تأخذ قيمة الصادرات اتجاهها عاما تصاعديا حيث زادت القيمة من حوالى ٦٨٥ مليون جنيه عام ١٩٧٨ حوالى ٩٩ مليون جنيه عام ١٩٨٢ . وهذا يعكس التزايد المستمر في اسعار تصديرها .

ولقد وجد أن الكوزيرة اكبر الكميات المصدرة بنسبة ٣١% من الكميات المصدرة من النباتات الطبية عام ١٩٧٨ ، بينما بلغت حصيلة صادراتها ٢٠% من قيمة صادرات مجموعة النباتات الطبية في نفس العام ولقد زاد نصيب الكمية المصدرة من الكوزيرة الى ٣٧,٦% ونسبة ٢٦,٧% من الحصيلة النقدية عام ١٩٨٢ من ذلك نستنتج ان متوسط تصدير النباتات الطبية اعلى من سعر تصدير الكوزيرة وتأكيذا على ذلك نجد ان متوسط سعر تصدير الطن للنباتات الطبية زاد من ٣٦٩ جنيه عام ١٩٧٨ الى ٧٤٣,٦ عام ١٩٨٢ ، في حين زاد سعر تصدير طن الكوزيرة من ٢٤٧,٥ جنيه الى ٥٢٨,٥ جنيه لنفس الفترة .

ويعتبر البابونج المنافس الاول للكوزيرة من حيث الحصيلة النقدية لصادرات النباتات الطبية وذلك لارتفاع اسعار تصديره . ولقد بلغت نسبة صادرات البابونج عام ١٩٧٨ حوالى ٣,٥% من حيث الكمية بينما بلغت نسبة حصيلتها النقدية ٩,١% في عام ١٩٨٢ . وزادت مساهمة الكمية المصدرة الى حوالى ١٣,٥% وايضا زادت مساهمة الحصيلة النقدية الى ٣٠,٨% .

ومن هذه البيانات يتضح ان سعر البابونج اعلى بكثير من متوسط اسعار النباتات الطبية حيث بلغ متوسط سعر تصدير طن البابونج عام ١٩٧٨ حوالى ١٠٣٦ جنيه زاد الى ١٦٨٩ جنيه عام ١٩٨٢ . لذلك احتل البابونج المرتبة الاولى من حيث حصيله الصادرات النقدية حيث بلغت حوالى ٢٠٥ مليون جنيه عام ١٩٨٢ وتراجعت حصيله الصادرات من الكوزيرة لاول مرة الى المرتبة الثانية . من التحليل السابق يتضح ضرورة اعادة النظر فى التركيب السلمى لصادرات النباتات الطبية والتركيز على الاصناف التى عائد لها اكبر مع تية الكميات المصدرة .

٣٠٢٠٢ : تطور صادرات الخضر الطازجة :

تصدر مصر اكثر من خمسة عشر صنفا من الخضر الطازجة مبينة فى جدول رقم (٨) والذى يتضح منه أن الكمية المصدرة من الخضر تأخذ اتجاهها عاما تصاعديا حيث زادت الكميات المصدرة من حوالى ١١٩ ألف طن عام ١٩٧٨ حوالى ٨٨٣ ألف طن عام ١٩٨٢ (ولم يثن عن هذا سوى عام ١٩٨١ . حيث انخفضت الكمية المصدرة نسبيا) فى نفس الوقت زادت القيمة التصديرية للخضر من ٩١٥ مليون جنيه عام ١٩٧٩ الى ٤١٤ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢ . (باستثناء عام ١٩٨١ حيث انخفضت قيمة الصادرات نسبيا) .

ولقد تصدرت البطاطس قائمة صادرات الخضر من حيث الكمية المصدرة والقيمة حيث بلغت عام ١٩٧٨ حوالى ٩٧٨ ألف طن قيمتها ٥٧٨ مليون جنيه ، وزادت الكمية المصدرة عام ١٩٨٢ الى حوالى ١٥١٥ ألف طن قيمتها ٢٨٧٦ مليون جنيه واحتلت الفاصوليا المركز الثانى من حيث الكمية والقيمة فى المابين الاخيرين ١٩٨١ و ١٩٨٢ . ثم جاءت الطماطم فى المركز الثالث بالنسبة للكميات المصدرة والحصيله من النقد فيما عدا عام ١٩٨١ ولغلت الكمية المصدرة من البطاطس والفاصوليا الخضراء والطماطم والبطاطا عام ١٩٨٢ حوالى ١٧٦ ألف طن بنسبة ٩٦,٢ % وكانت قيمتها حوالى ٢٨٥ مليون جنيه ونسبة ٩٢,٨ % من حصيله صادرات الخضر لنفس المام . نخلص مما سبق انه يمكن تية الصادرات الزراعية بتمتع صادراتا من الخضر وزيادة الكميات المصدرة منها .

٤٠٢٠٢ : تطور صادرات الفاكهة :

على الرغم من التقلبات المستمرة في الكميات المصدرة من الفاكهة لكنها تأخذ اتجاهها عاما هابطا ، حيث انخفضت من حوالي ١٥٧ ألف طن عام ١٩٧٨ الى حوالي ١٢٤ ألف طن عام ١٩٨٢ ، وزاد الامر سوءا حيث هبطت الكميات المصدرة من الفاكهة الى حوالي ٩٥ ألف طن عام ١٩٧٩ ويرجع ذلك بصفة رئيسية الى انخفاض الكمية المصدرة من البرتقال في ذلك العام . وعلى العكس من ذلك اخذت حصيلة الصادرات من الفاكهة اتجاهها عاما تصاعديا خلال فترة الدراسة (باستثناء عام ١٩٧٩ حيث انخفضت قيمة الصادرات الى ١٩ مليون جنيه بسبب انخفاض كمية البرتقال المصدرة اساسا) كما هو مبين بالجدول رقم (٩) حيث زادت من حوالي ٢٤٣ مليون جنيه عام ١٩٧٨ الى حوالي ٤٣٣ مليون جنيه عام ١٩٨٢ . وهذا يعني ان الزيادة في قيمة الصادرات راجعة اساسا الى ارتفاع الاسعار العالمية لتلك الصادرات .

ولقد احتل البرتقال المرتبة الاولى من حيث كمية صادرات الفاكهة ثم تلاه بعد ذلك البطيخ ويوضح الجدول التالي كمية وقيمة نسبة صادرات البرتقال والبطيخ الى جملة صادرات الفواكه خلال الخمس سنوات الاخيرة .

جدول رقم (١٠)
نسبة صادرات البرتقال والبطيخ الى اجمالي
صادرات الفواكه الكلية

الكمية : بالطن
القيمة : بالمليون جنيه

السنة	الكمية المصدرة	نسبتها الى اجمالي الصادرات	القيمة	نسبتها الى اجمالي الحصلة
	طن	%	مليون جنيه	%
١٩٧٨	١٥٥٣٥٣	٩٩,١	٢٣,٨٦٣	٩٨,١
١٩٧٩	٨٥٠٥٢	٨٩,٣	١٢,٤٢٠	٩٠,٨
١٩٨٠	١,١٧٠,٨٥	٩٧,٥	٢٩,٨١٨	٩٥,٧
١٩٨١	١,٢٤٦,٣٤	٩٧,١	٣٥,٨٤٣	٩٣,٨
١٩٨٢	١,٠٨٤,٠٥	٩٤,٨	٣٩,٥٦٠	٩٢,٦

المصدر : مركز تنمية الصادرات المصرية - بيانات غير منشورة .

نخلص مما سبق انه يمكن تنمية حصلة الصادرات الزراعية من المحاصيل غير التقليدية
بالوسائل التالية :

- ١- ضرورة ايقاف التدهور والانخفاض في الكميات المصدرة على الاقل والمحافظة على مستوى الكميات المصدرة منذ خمس سنوات .
- ٢- اعادة النظر في التوزيع السليم للصادرات بين المجموعات الاربعة الرئيسية وهي الخضار - والفاكهة والنباتات الطبية والزهور في داخل المجموعة الواحدة حيث تبين زيادة الكميات

- المصدرة من بعض المحاصيل رغم انخفاض أسعارها في نفس الوقت انخفاض الكميات المصدرة من بعض المحاصيل رغم ارتفاع أسعارها التصديرية .
- ٣- ان حوالي اربعة محاصيل فقط هي البرتقال والبطاطس والفصوليا الخضراء والجلاد يولس من بين ٦٠ محصول تعطى اكثر من ٨٠% من حصيلة الصادرات الزراعية غير التقليدية : فمثلا يمكن التوسع في تصدير البسلة والباية والفلفل والبطاطا والجزر والبنجر والكوسة . الخرشوف والكرب والخيار والقرنبيط ، والفول الاخضر بالاضافة الى البطاطس والفصوليا الخضراء والطماطم التي تصدر منها حاليا قدرا لا بأس به .
- أما بالنسبة لمجموعة الزهور فيمكن زيادة الكميات المصدرة من الورد البلدي القرنفل وغصنور الجنة والفيروز بالاضافة الى الجلاد يولس .
- وهناك مجال رحب لزيادة صادراتنا من محاصيل الفاكهة وخاصة الجوافة والمانجو والفراولة والجريب فروت واللبسبون والبلح والرمان والشمش بالاضافة طبعا الى البرتقال والبطيخ .
- كذلك الحال بالنسبة لمجموعة النباتات الطبية يمكن تنمية تصدير الريحان والشم والبردقوش والكرامية وورق النعناع والينسون بالاضافة الى الكوزيرة والبابونج .
- ٤- دراسة امكانية رفع حظر تصدير بعض المنتجات ^(١) والسماح بتصدير حصص معينة مثل : عيدان قصب السكر والتي يزيد طلب دول الخليج عليها وأسعار مجزية بلغت ٤٠٠ دولار للطن وتجنيب هذه الحصيلة لاستيراد سكر ويداثلله ، ومن الجدير بالذكر أن انتاج القصب الغير مخصص لانتاج السكر يبلغ ٢ مليون طن في مساحات خارج الزمام المخصص لتوريد القصب لمصانع السكر .
- فاذ اعلننا ان كل ١٠ طن قصب السكر يعطى طن سكر .
- وأن سعر استيراد طن السكر لا يتجاوز ٣٠٠ دولار للطن .

(١) لمزيد من التفاصيل انظر : مذكرة بشأن مخظورات التصدير والحصص التصديرية
وزارة الاقتصاد والتعاون الدولي .

- يمكن بتصدير ١٠ طن عيدان قصب نحصل على ٤٠٠٠ دولار نستورد بها ما يزيد عن ١٢ طن سكر .
- كذلك السماح بتصدير العمل الاسود في حدود حصة سنوية لزيادة الطلب عليه في الاسواق العربية حيث يساعد ذلك على تنوع هيكل الصادرات المصرية ، ويمكن تجنيب الحصيلة لحساب قطاع الترميم
- يجب استغلال الميزة النسبية لمنتجات الالبان المصرية في الاسواق العربية وخاصة الجبن الدماطي لما يتمتع به من طعم وجودة حيث بلغ سعر طن الجبن الدماطي ٦٠٠٠ دولار في حين سعر استيراد الاصناف البديلة يبلغ ١٤٠٠ دولار للطن ، في هذا المجال يمكن الاستفادة من نظام اندروياك (أو السماح المؤقت) في استيراد اللبن بغرض تصنيعه وتصديره .
- يمكن تشجيع تصدير كميات محددة ومنتظمة من الاسماك الممتازة مثل الجمبرى والبهري والاسماك الرخوة والقشريات والقواقع البحرية والبطارخ .
- كما يمكن زيادة الكمية المخصصة لتصدير الماعز والاغنام البرقي للاسواق العربية والتي تحقق حصيلة تصديرية مجزية مع ضرورة الاعلان عن حجم الصادرات المسموح بها في بداية الموسم (وتقتصر وزارة الاقتصاد ان تبلغ حصة الصادرات حوالي ١٨٠ الف رأس من الغنم وحوالي ١٥٠ الف رأس من الماعز حيث انها تتمتع بميزة تفضيلية في الاسواق العربية وتسمح بتصديرها بسعر يزيد عن ضعف الاسعار العالمية ويمكن تخصيص حصيلة الى قطاع الترميم لاستيراد لحوم بأسعار اقل .
- وصفة عامة يجب دراسة رفع حظر التصدير لبعض السلع مثل الحلبة والفول الناشف وبذور الفلاص وعمل النحل والمشم ، والفاصوليا الجافة والبسلة الجافة ، اللوبيا الجافة ، حطب القططن شواش البوص ، السمك ، الحمام ، العصافير ، الخ . . .

الفصل الثالث

بعض معوقات التصدير وكيفية مواجهتها

على الرغم من توفر الاسواق العالمية للمصادر الزراعية المصرية التقليدية وغير التقليدية وعلى الرغم من امكان زيادة نصيب الصادرات من الانتاج المحلى من السلع الزراعية ، الا أن الكميات الصادرة تأخذ اتجاهها عاما تنازليا في السنوات الاخيرة ويرجع ذلك جزئيا الى المعوقات التى تعترض عملية التصدير وفيما يلى أساليب التغلب عليها (١) .

١- ضعف القدرة التنافسية للمصادر الزراعية المصرية في السوق العالمية بسبب عدم تطوّر مواصفات الانتاج المصرى لاشباع رغبات المستهلك الاجنبى من ناحية ، وتخلّف أساليب التعبئة والتغليف من ناحية اخرى ، بالإضافة الى عدم توفر نظام كفؤ للمعلومات والبيانات التسويقية الخارجية ، لذلك يجب دراسة الاسواق العالمية والتعرف على أذواق ورغبات المستهلك واتاحة هذه المعلومات للمصدرين وتحسين أساليب التعبئة والتغليف والاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال وضرورة إلزام المصدرين بمراعات شروط الجودة وكذلك شروط التعاقد مع تطوير الانتاج ليتناسب ازواق الاسواق العالمية .

٢- أدى اعتماد السياسة التصديرية على فائض الاستهلاك الى تذبذب كمية صادراتنا الزراعية من عام لآخر وفقا لظروف الانتاج والاستهلاك المحلى ، مما يؤدى الى فقد الاسواق التقليدية لذلك يجب اتباع سياسة الانتاج من اجل التصدير ، مع ضرورة التزام القطاعات الانتاجية والتصديرية بتحقيق أهداف التصدير كميًا ونوعيًا في المقام الاول على أساس دراسة الاسواق العالمية لكل سلعة علمى حيد .

٣- عدم اهتمام المصدرين بفتح اسواق جديدة لما يستلزمه ذلك من جهد وتكلفة ، لذلك يجب تشجيع المصدرين وتعويضهم عن جزء من تكاليف السفر والاشتراك في المعارض ودراسات

(١) مركز تنمية الصادرات المصرية : أ- معوقات التصدير والحلول المقترحة لازالتها .
ب- ندوة تبسيط اجراءات التصدير ١٤-١٥ مايو ١٩٨٣ القاهرة

الاسواق الخارجية - مع دراسة امكانية الاستفادة من المساعدات الفنية من الدول المتقدمة مثل انشاء شبكة للتبريد في مرحلة ما قبل الشحن ، والتدريب على عمليات الشحن بالبالينات

٤- كما أدى فرض الرسوم الجمركية على الصادرات المصرية ورسوم رقابة الصادرات والحجس الزراعي ورسوم قرية البضائع والدمغات الحكومية مع تعدد اجراءات التصدير والتي بلغت ٢١ مرحلة الى تعميق نشاط التصدير لذلك يجب اعادة النظر في هذه الرسوم وتجميعها في استمارة واحدة والعمل على تجميع اجراءات التصدير في مكان واحد .

٥- ان ارتفاع تكاليف الشحن وعدم انتظامها كما سيرد بيانه الى ضعف امكانات التصدير للسلع الزراعية سريعة العطب كالخضر والفاكهة ، لذلك يجب تقديم التسهيلات اللازمة للمصدرين واعطائهم الاولوية ومعاملة مميزة في الشحن بالطائرات او البواخر مع اختصار اجراءات الشحن .

٦- يؤدى تعدد أسعار الصرف للجنيه المصرى من ناحية وارتفاع الاسعار المحلية من ناحية اخرى الى تحول الانتاج من التصدير للخارج الى السوق المحلى لذلك يجب توحيد سعر الصرف على اسس موضوعية سليمة واتخاذ سياسات مالية واقتصادية تساعد على استقرار الاسعار المحلية والعمل على زيادة ارصدة التجنيز المخصصة للقطاعين العام والخاص من حصيلة الصادرات من السلع الزراعية لتشجيع عملية التصدير (١) .

٧- أدى الناء لجان تحديد سعر الانطلاق (٢) (حد ادنى) للمصدرين الى زيادة الكميات المصدره وانخفاض اسعار التصدير ، وعدم تحقيق حصيلة مناسبة ، حيث اتضح من متابعة اثر هذا القرار على اسعار تصدير الخضر والفاكهة في ميناء القاهرة الجوى الى الدول العربية الى انخفاض الاسعار كما هو موضح بالجدول رقم (١٨) ، لذلك يجب دراسة امكانية تحديد سعر انطلاق للصادرات الزراعية في ضوء الاسعار العالمية

(١) انظر القرار الوزاري رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٣ لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بشأن زيادة ارصدة التجنيز المخصصة للقطاعين العام والخاص من حصيلة الصادرات الزراعية والصناعية
(٢) انظر القرار الوزاري رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٣ لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بشأن الناء لجان تصدير الخضر والفاكهة .

خاصة وانه توجد مكاتب تجارية تتابع حركة الاسواق اليومية في الاسواق الهامة .

٨- عدم التزام مشروعات الانفتاح باهداف التصدير التي وردت في دراسات الجدوى لهذه المشروعات والتي حصلوا بموجبها على موافقة هيئة الاستثمار ، حيث لوحظ اتجاه انتاج هذه المشروعات للسوق المحلي لذلك يجب محاسبة هذه المشروعات على عدم تنفيذ اهداف التصدير .

٩- يؤدي عدم توفير التمويل والتسهيلات الائتمانية للقيام بالعمليات التسويقية الداخلية والخارجية الى تعميق النشاط التصديري لذلك يجب تركيز نشاط البنك المصري للصادرات على خدمة قطاع التصدير وتقديم خدمات التأمين ضد مخاطر العمليات التجارية والتصدير في كافة مراحلها (الانتاج - التسويق - الترويج) .

١٠- ضرورة التنسيق بين مختلف الاجهزة الانتاجية والتوزيعية والتسويقية وانشاء مجلس قومي للتصدير يشترك فيه وزراء التخطيط والزراعة والتموين والاقتصاد والتجارة الخارجية والصناعة ويكون مهمة المجلس :

- أ - وضع استراتيجية للصادرات المصرية .
- ب - وضع برنامج في زمنى لتنفيذ هذه الاستراتيجية .
- ج - مراجعة السياسات والاجراءات التنفيذية والتنظيمية والتشريعات للصادرات المصرية .

الفصل الرابع

اهم العوامل التى تساعد على تنمية الصادرات الزراعية

يمكن زيادة الصادرات الزراعية المصرية من خلال التحرك على عدة محاور أهمها التوسع فى زراعة المحاصيل التصديرية فى الاراضى الجديدة والعمل على فتح اسواق تصديرية جديدة فى نفس الوقت المحافظة على الاسواق التقليدية وتوسيعها ، كذلك خفض الفاقد الزراعى والذى تجاوزت تقديراته قيمة الصادرات الزراعية فى السنوات الاخيرة ، بالإضافة الى العمل على خفض التكاليف التسويقية الداخلية والخارجية بصفة عامة وتكاليف الشحن بصفة خاصة مع تشجيع التصنيع الزراعى وتصدير الحاصلات الزراعية فى صورة منتجات مصنعة وبما يلى توضيح للعوامل التى تساعد على تنمية الصادرات الزراعية .

١٠٤ . التوسع فى زراعة المحاصيل التصديرية فى الاراضى الجديدة :-

يمكن التوسع فى زراعة المحاصيل التصديرية فى الاراضى المستصلحة نظرا لما تتمتع به هذه الاراضى من أنها تقع فى مساحات كبيرة حيث أن غالبيتها مازالت ملكا للدولة او شركات القطاع العام وحتى الذى يمتلكه الافراد يكون مساحته كبيرة نسبيا كما أن طرق الزراعة والحصاد فى غالبيتها ميكانيكية ، وبهذا تستفيد هذه الاراضى من وفورات السعة وخاصة أن انتاج الخضر والفاكهة فى مزارع متخصصة يسهم فى زيادة انتاجية الفدان عن طريق الاستفادة من اجراء العمليات الزراعية فى مساحات مجمعة وامكانية زراعة الاصناف المحسنة عالية الانتاجية دون حدوث خلط وامكان اجراء التجارب الزراعية فى مناطق الانتاج . ومن ذلك يتضمن اهمية تركيز مساحيات الخضر والفاكهة بغرض التصدير فى مناطق قريبة من موانئ التصدير وان تتوافر الطرق المهيمنة ووسائل النقل الحديثة مثل العربات المبردة وكذلك محطات التعبئة والتغليف والتدرج ، الامر الذى يؤدى الى وجود تدفق منتظم للسلعة وفقا لخطة زمنية ويسهل ارتباط شركات التصدير

بخطه وانفاقيات طويلة الاجل بغرض التصدير ، كما يسهم ايضا في الاستفادة من ايجاد حلا لات
مبكرة النضج ومناسبة للسوق فعلى سبيل المثال تحتاج الاسواق العربية كالصعودية البطاطس
الكبيرة الحجم كالصنف اسبونتينا بينما تحتاج اسواق اورنبا البطاطس صغيرة الحجم مثل الصنف
كنج ادوارد ، الفا ٠٠٠٠ الخ وبذلك يمكن ان تنافس الدول الاخرى التى تقوم بتصدير نفس
السلعة والقضاء على مشكلة التقلبات الانتاجية . وهذا التخصص يخفف من اعباء عمليات
استصلاح الاراضى والتكاليف العالية التى تحتاجها ولقد كان مشروع الصالحة الذى نفذته
المقاولون العرب مثلا ناجحا يحتذى به فى هذا المجال ، كذلك مزرعة نوبيع فى جنوب سيناء .

ويشترط ظهور الانتاج التصديرى فى الوقت المناسب لاحتياجات السوق العالمى
حيث يؤدى تاخير ظهور الانتاج التصديرى عن الموعد المناسب الى فقد الطاقات الاستيعابية
لهذه الاسواق ، وعلى سبيل المثال فان محصولى البصل والموالح يمكن استغلالها بكفاءة
تصديرية أعلى لو أمكن التفكير بالتصدير الى الاسواق الاوربية قبل ظهور المعروضين الدول
المنافسة لهذين المحصولين نظر الماتمتنع به مصر من موقع جغرافى وظروف مناخية قد لا تتوفر للدول
المنافسة .

٢٠٤ فتح أسواق تصديرية جديدة والحفاظ على الاسواق التقليدية :

يتأثر التوزيع الجغرافى للصادرات بصفة أساسية بالعلاقات السياسية بين الدول
ويدراسة التوزيع الجغرافى للصادرات الزراعية المصرية وجد انها مرت بالمراحل التالية :-
- حتى عام ١٩٥٦ تركزت معظم الصادرات الزراعية نحو دول الكتلة الغربية .
- حتى منتصف السبعينات تركزت الصادرات الزراعية فى دول الكتلة الشرقية .
- منذ عام ١٩٧٧ وحتى بداية الثمانيات اتجهت الصادرات الزراعية مرة اخرى الى دول
الكتلة الغربية .

ويمكن تقسيم الاسواق المستوددة للمحاصيل الزراعية المصرية الى ثلاثة مجموعات رئيسية هى

١- مجموعة الدول الاوربية (وبصفة خاصة دول السوق الاوربية المشتركة) .

٢- مجموعة الدول الاشتراكية (المعروفة بدول الكوميكون)

٣- مجموعة الدول العربية (وخاصة دول الخليج العربى) •

على الرغم من أن دول افريقيا تعتبر السوق الطبيعية للصادرات المصرية الا ان الصادرات اليها مازالت محدودة وقد يرجع ذلك الى عوامل كثيرة اهمها :

١- عدم توفر وسائل النقل المناسبة •

٢- عدم توفر السيولة النقدية لهذه الدول واحتياجها الى تسهيلات مالية •

٣- ان السوق الافريقية تعتبر سوق سعرية •

ومن الملاحظ ان استفادة مصر من المزايا كالتسهيلات والتخفيض الجمركى الموقت والنظام المعم للمزايا والذي تتيحه دول السوق الاوربية المشتركة للدول النامية تعتبر محدودة ويرجع ذلك بالدرجة الاولى الى عدم توفر الكميات اللازمة تصديرها فى الوقت المناسب والى عدم تنوع هيكل الصادرات الزراعية ، فعلى سبيل المثال تتركز معظم حصة الصادرات الغير تقليدية فى أربعة محاصيل هى البرتقال والبطاطس وانطماطم والفاصوليا والجلاد يولس • ومن ناحية أخرى فإن محصول القطن والبرتقال فحسب يساهمان بحوالى ٨٠ ٪ من حصة الصادرات الزراعية الاجمالية عام ١٩٨٣/٨٢ •

هذا ويجب الاهتمام بدراسة الاسواق بصفة عامة والسوق الاوربية المشتركة بصفة خاصة لما تتيحه من مزايا وترجع اهمية السوق الاوربية المشتركة بالنسبة لمصر فى الآتى :-

١- تعطى السوق الاوربية المشتركة كثير من الامتيازات الموقوتة والعامة لكثير من

الدول النامية ومن بينها مصر •

٢- هذه الاسواق مفتوحة أمام جميع دول العالم للتصدير اليها •

٣- لا توجد قيود على خروج اودخول العملات الاجنبية او المحلية •

٤- تتوقف كمية الصادرات الى هذه الاسواق على الجودة والنوعية الحسنة فى المقام

الاول وذلك لارتفاع مستوى المعيشة ثم يأتي السعر فى المرتبة الثانية • ومن

الجدير بالذكر ان الصادرات الزراعية المصرية تتميز بنوعية خاصة ويرجع ذلك لظروف

الانتاج المناسبة •

هـ ان اقتحام هذه الاسواق يؤكد نجاح السياسة التصديرية المصرية نظر لشدة المنافسة فيها .

أما بالنسبة لأسواق الدول الاشتراكية فتقوم الدولة بنشاط التجارة الخارجية وتستم الصفقات عن طريق البيروتوكولات الموقعة ونتجاً الاسعار والجودة والنوعية في المرتبة التالية هـ ومن الجدير بالذكر أنه اعتباراً من يناير ١٩٨١ أصبح التعامل مع دول الكتلة الاشتراكية بالعملة الحرة لهذا ينصح بالحفاظ على هذه الاسواق وتوجيه الصادرات اليها بعمد الاستفادة من فترة الامتيازات الموقعة في السوق الاوربية المشتركة .

ويعتبر السوق العربية وخاصة أسواق الدول المصدرة للبتروول من الاسواق الهامة للصادرات المصرية وتتركز معظم الصادرات الزراعية المصرية على سوق المملكة العربية السعودية ومن الممكن زيادة حجم هذه السوق اذا أمكن تخفيض تكاليف الشحن او استغلال الفراغات على خطوط الطيران المتجه اليها ومن الممكن ايضاً استخدام موانئ البحر الاحمر والطرق البرية لزيادة الصادرات الى هذه الاسواق .

وبدراسة السعات السوقية العالمية لبعض المحاصيل التصديرية الواردة بالجدول رقم (١٦) والذي يتضح منه أن المانيا الغربية وفرنسا والدانمارك وفنلندا والسعودية تعتبر أهم أسواق البرتقال المصرية ولقد بلغت نسبة واردات هذه الدول منه حوالي ١٢٪ من جملة الكميات وحوالي ١٥٪ فقط من قيمة الواردات الاجمالية لهذه الاسواق . هذا يعني أن السوق كبير وله قدرة على استيعاب أى كمية من صادرات مصر حيث ان البرتقال المصرى يتميز بالجودة وخاصة ابو سرة هـ ويستوعب سوق المملكة المتحدة والسعودية اكثر من ٨٥٪ من الصادرات المصرية من البطاطس هـ ولقد بلغت نسبة واردات الدولتين من البطاطس المصرية عام ١٩٨٠ حوالي ٢٦٪ بينما بلغت القيمة حوالي ٣٠٪ من جملة السعة السوقية للدولتين . وجاء ترتيب مصر الثانى بعد قبرص بين الدول المتنافسة على تصدير البطاطس الى السوق البريطانى

يليه هولندا ثم اسبانيا على الترتيب ، في حين تأخر ترتيب مصر الى الثالث بعد لبنان وقيرص في سوق السعودية تليها جريس ثم تركيا واخيرا هولندا (يأخذ هذا الترتيب في الحسبان سعر الطن ونصيب الدولة في السوق بالاضافة الى معدل النمو السنوي للواردات) .
ومن الجدير بالذكر أن السوق الاوربية المشتركة تعطي تخفيضات جمركية خاصة للبطاطس المصرية في توقيتات محددة نوجزها فيما يلي :

- ١- تبلغ التخفيضات الجمركية عامة ١٥% ولمصر ٩% خاصة اعتبارا من ١/١ حتى ٣١/٣ .
- ٢- بلغ التخفيضات الجمركية عامة ٢١% ولمصر ١٨% خاصة اعتبارا من ٥/١٦ حتى ٦/٣٠ .
- ٣- تبلغ التخفيضات الجمركية ٢١% على كل الدول بما فيها مصر في باقى اوقات العام .

- يقدر حجم الاسواق الثلاثة الرئيسية وهى المانيا الغربية وفرنسا والسعودية لواردات الطماطم العالمية حوالى ٥٢١ الف طن بلغت صادرات المصرية لهذه الاسواق ٨٢٠ طن فقط أى مانسته ٠١٦% من حجم الاسواق عام ١٩٨٠ ، وتستطيع هذه الاسواق استيعاب اضعاف الكميات المصدره ويحظ ان نسبة الكميات المصدره من الطماطم مقارنة بالانتاج المحلى لم تتجاوز ٣٧% خلال مدة الدراسة ، وبناء على ذلك يوجد امكانات هائلة لزيادة صادرات الطماطم المصرية للاسواق العالمية .

- تعتبر السوق الهولندي اهم الاسواق لصادرات مصر من الفاصوليا الخضراء حيث بلغت نسبة الصادرات المصرية حوالى ٤٢% من اجمالى حجم السوق بينما بلغت ٣٩% فقط من قيمة الصادرات في هذه السوق وهذا يعكس انخفاض اسعار الفاصوليا المصرية . وتحتل مصر المرتبة الاولى في هذه السوق تليها ايطاليا ثم اسبانيا من حيث الكمية ، ومن الجدير بالملاحظة وجود تقلبات عنيفة في الكميات المصدره من الفاصوليا الخضراء ، وتصدر مصر مصر كميات صغيرة نسبيا لاسواق السعودية والكويت والامارات العربية وفرنسا وانجلترا والنمسا . ويجب تنويع الصادرات المصرية بين دول مختلفة وتقليل الاعتماد على سوق واحدة .

- وغنى عن البيان أن المحاصيل التقليدية وهى القطن والارز والبصل والثوم الصربية تتوفر لها الاسواق العالمية ولها ميزة نسبية واضحة وكل ما تهدف اليه الدراسة فى المدى القصير هو الوفاء بالالتفاقات المبرمة .

٣٠٤ . خفض الفاقد الزراعى :-

ان تقليل الفاقد الزراعى يعتبر احد المحاور الرئيسية لزيادة المعروض من الانتاج الزراعى ، وبالتالى زيادة المتاح للتصدير من نفس القدر المتاح من الموارد الحالية وسدود اضافة موارد ارضية جديدة ويرجع الفاقد الزراعى الى العوامل التالية :

- ١- العوامل البيولوجية والحيوية .
- ٢- العوامل التكنولوجية والفنية .
- ٣- العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وهذه العوامل يمكن تقسيمها الى عوامل يمكن السيطرة عليها سواء فى عمليات الانتاج او التسويق وعوامل لا يمكن السيطرة عليها كالظروف الجوية والامراض وغيرها . وتوجد عدة تقديرات للفاقد الزراعى منها تقديرات شعبة الموازين السلعية ووزارة التخطيط وتقديرات وزارة الزراعة وتقديرات منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة (F.A.O.) بالاضافة الى تقديرات مراكز الابحاث العلمية والجامعات والمعاهد (١) . وهناك اساليب مختلفة لتقدير الفاقد منها على سبيل المثال التجارب المحملية والطريقة الوزنية واستثمارات الاستبيان والحكم الشخصى ، هذا وتختلف التقديرات من طريقة الى طريقة الى اخرى ومن جهة الى اخرى . وفى دراسة لوزارة الزراعة قدرت قيمة الفاقد من الخضر والفاكهة

(١) لمزيد من التفاصيل انظر :

- د . بركات الفراء ، د . حسين صالح : الفاقد من الانتاج الزراعى فى مرحلتى البيع بالجملة والتجزئة ، ورقة عمل رقم ٢٦ - معهد التخطيط القومى يونيو ١٩٨٤ .
- د . عبد العزيز ابراهيم : الفاقد الاقتصادى على المستوى القومى ، ورقة بحثية رقم ٢٧ ، معهد التخطيط القومى يوليو ١٩٨٤ .

بحوالى ٥٠٠ مليون جنيه في العام في الوقت الذى بلغت فيه حصيلة الصادرات الزراعية
كلها عام ١٩٨٣/٨٢ جوالى ٤٠٥ مليون جنيه فقط بينما يقدر قيمة الفاقد من محاصيل الحبوب
المنتجة محليا بحوالى ١٣٥ مليون جنيه (١) . وتقدر الدراسات نسبة التالف في ثمار الفاكهة
بحوالى ١٨٫٩% وفي الخضار بحوالى ٢٨٫٨% ويقدر معهد المحاصيل الزراعية الفاقد من محاصيل
الحبوب تشمل القمح والذرة والارز بحوالى ١٥% من قيمة الانتاج ، ويقدر الفاقد في محصول
القطن بحوالى ٣٠% وهناك مشا كل تؤدى الى حدوث الفاقد الزراعى نذكر منها :

- ١- مشاكل خاصة بعمليات الانتاج الزراعى البدائية والتي تتم بالايدي والتي تتم بالايدي العاملة دون استخدام الماكينات الحديثة .
- ٢- مشاكل خاصة بالتداول والتعبئة مثل تعدد عمليات التداول وسوء المبيعات وعدم الكفاءة في اغلاق المبيعات وبدائية اساليب الشحن والتفريغ .
- ٣- مشاكل خاصة بالمخازن مثل سوء حالة معظم المخازن والمستودعات وبدائية اساليب التخزين وعدم توفر ادوات الوقاية والعلاج وعدم وجود الدراية والخبرة بكيفية التخزين .
- ٤- مشاكل خاصة بالنقل مثل عدم كفاءة اساطيل النقل الحالية .
- ٥- مشاكل خاصة بعمليات التصنيع الزراعى .

وللمعالجة اسباب الفاقد الزراعي يجب :

- ١- الاهتمام باستخدام الاساليب الانتاجية الحديثة والتوسع في استخدام الميكنة الزراعية
- ٢- الاهتمام بدراسة الجدوى الاقتصادية لبدائل تقليل الفاقد على جميع المستويات فـسـرـ
المزرعة والتجميع والتعبئة والنقل والتخزين .
- ٣- الاهتمام بزيادة فعالية دور الارشاد الزراعي نحو الاساليب المثلى للمعاملات الزراعية والجمع
والجمع والتعبئة والنقل والتخزين .

(١) وفي دراسة لوزارة التعمين عن مشكلة الغذاء في مصر والسياسات الخاصة بمواجهتها قدرت الفاقد من الغذاء لعام ١٩٨٢/٨١ بحوالى ١,٢ مليار دولار .

- ٤- التوسع في إنشاء المستودعات المغلقة او النصف مغلقة والصوامع الحديثة مع توفير مستلزمات الحفظ والصيانة .
- ٥- إنشاء بعض الشركات المتخصصة في نقل المواد الغذائية وتزويدها بوسائل النقل المجهزة .
- ٦- تطوير اسواق الجملة وانشاء اسواق جديدة مجهزة ومخططة طبقا لاصول العلمية المتطورة وتزويدها بالخدمات اللازمة خاصة مراكز التعبئة وسخازن التبريد وصالات العرض (١) .
- ٧- يجب النظر الى عملية التعبئة والتغليف كمعصر اساسي في تعزيز الصادرات المصرية من المنافسة في الاسواق العالمية مع ضرورة الاستفادة من خبرات الدول الاجنبية التي سبقتنا في هذا المجال . هذا ومن الجدير بالذكر ان الحكومة الهولندية وافقت على تقديم منحة مالية تبلغ قيمتها ٣٠٠ الف دولار مساهمة منها في تطوير عبوات الصادرات المصرية (٢) .
- ٨- يجب الاسراع بانشاء معهد التعبئة والتغليف للمساهمة في تطوير وتصميم العبوات المستخدمة للوفاء باحتياجات السوق المحلية واسواق التصدير المستهدفة .

٤٠٤ خفض التكاليف التسويقية :

ترفع التكاليف التسويقية للطن من الصادرات الزراعية من عام لآخر ، هذا وتشمل مسوادة التعبئة الجانب الرئيسي من التكاليف التسويقية والتي تتراوح ما بين ١٥% الى ٣٠% هذا ويضعف الحصول على بيانات تكاليف التصدير من شركات القطاع العام .

ومن الجدير بالذكر بأن العائد من استخدام عبوات مناسبة يفوق تكاليفها بالاضافة الى ضمان

(١) د . بركات الفرا ، د . حسين صالح : الفاقد من الانتاج الزراعي في مرحلتى البيع بالجملة والتجزئة ، مرجع سابق .

(٢) مركز تنمية الصادرات المصرية - دراسات غير منشورة .

وصول الكميات المصدرة للأسواق في حالة مناسبة ، وحتى يمكن انتاج مواد التعبئة محلياً يمكن التوصية بالسماح للمستورد الاجنبي بارسال العبوات المناسبة ، وتيسير اجراءات الدروياك بالنسبة للمصدرين المصريين مع الاستعاضة عن خطاب الضمان المقدم بالتعهدات الكافية من المصدر .

ويمثل نولون الشحن نسبة مرتفعة ايضاً من التكاليف التسويقية حيث يتضح من الجدولين ١٣ ، ١٤ ان نولون الشحن للبرتقال يبلغ ١٩١ % من سعر الطن فوب في مارس ١٩٨٣ ، في حين يبلغ نولون الشحن للبطاطس ٥٣ % من سعر طن البطاطس فوب ميناء الاسكندرية ومن الجدير بالذكر في هذا المجال انه عندما انخفض نولون الشحن للبطاطس المصرية سوق المملكة العربية السعودية من ٣٠ الى ١٥ قرشاً للكيلو في عام ١٩٨١ زادت الصادرات الى حوالي ٣٠ ألف طن في ذلك المرسم . هذا يؤكد اهمية خفض نولون الشحن في تنمية الصادرات الزراعية ، ومن المناسب في هذا المجال التوصية بما يلي :

١- قيام شركة مصر للطيران وشركات الطيران الاخرى باعطاء الاولوية لشحن الخضر والفاكهة الطازجة والزهور وعدم السماح بترك فراغات غير مستغلة وكذلك تشغيل طائرات بضائع كاملة للحاصلات سريعة التلف وذلك خلال مواسم تصديرها .

٢- تشكيل لجنة على مستوى عالي تضم شركة مصر للطيران والرقابة على الصادرات ومصدرى الحاصلات الزراعية من القطاعين العام والخاص والاتحاد العام للغرف التجارية والغرف الصناعية ومركز تنمية الصادرات المصرية وذلك لدراسة قيمة نولون الشحن وخصوصاً بالنسبة لدول غرب اوربا .

٣- دراسة امكانية التوسع في استخدام البرادات في نقل الخضر والفاكهة الطازجة الى الاسواق المصرية على ان يكون نولون البرادات موحداً للقطاعين العام والخاص ، ان يتم الافراج عن البراد فور وصوله وعلى مسئولية المصدر ، مع السماح بضاعة المدة المسموح بها للبراد بالبقاء داخل الوطن لتصبح عشرة ايام بدلا من خمسة على ان يطبق على البراد قواعد الضبط الخاصة بالمرور في حالة قيامه بأى عمل يخالف الفرض الذى دخل البلاد من اجله . ويقترح ان لا تزيد التكاليف التى يدفعها البراد الواحد فى

الدخول والخروج للمرة والواحدة للطن عن ١٠٠ جنيه بحيث تشمل تكاليف تزول وصعود البراد التي تحصلها التوكيلات الملاحية ورسوم الترانزيت والتأمين الاجبارى ورسوم المرور واية تكاليف اخرى على أن تتولى هيئة الميناء المختص بتحصيل قيمة التكاليف لتقوم بتوزيعها على الجهات المستحقة واستخراج الشهادات والتراخيص اللازمة .

٤- تجهيز ميناء نوبيع بمحاطة جنوب ميناء حتى يمكن تشغيله لخدمة نقل البرادات بين ميناء وكل من الاردن والسعودية .

٥- دراسة امكانية التوسع في الشحن بالبحر لانخفاض تكاليفها بالمقارنة بالوسائل الاخرى ، ودراسة امكانية خفض نولون الشحن بالبواخر الحصرية بنسبة ٣٠ - ٤٠ % للصادرات أسوة بتخفيض نولون الطائرات الحصرية .

٦- دراسة امكانية تخصيص أرصفة لشحن الصادرات الزراعية التقليدية صالحة لدخول المراكب

٧- الاستفادة من تشغيل الطريق البرى بين نفق الشهيد احمد حمدى وميناء نوبيع واقامة محطات بترول لخدمة السيارات وانشاء استراحات مع تأهيل الطريق لخدمة برادات التصدير^(١)

٥٠٤ - تشجيع التصنيع الزراعى :

ليس هناك شك في ان تصنيع الحاصلات الزراعية وتصديرها من صورة منتجات مصنعة افضل بكثير من تصديرها في صورتها الخام . ليس فقط بالنسبة لزيادة حصيله الصادرات ولكن ايضا بالنسبة لثبات هذه الحصيله وعدم تذبذبها ، ويمكن تلخيص اهمية تصنيع الصادرات الزراعية في النقاط التالية :-

١- ان اسعار التصدير للمنتجات المصنعة اعلى من مثيلتها للصادرات من المواد الخام فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد ان اسعار تصدير الطن من الغزل والنسيج يفوق اسعار تصدير الطن من القطن الخام ، والجدول التالى يوضح هذا المثال .

(١) لمزيد من التفاصيل انظر توصيات لجنة الشحن والتفريغ البحرى والجوى - مركز تنمية الصادرات المصرية .

السنة	سعر تصدير الطن من القطن الخام بالجنيه	سعر تصدير الطن من الغزل الرفيع بالجنيه	سعر تصدير الطن من المنسوجات الخفيفة بالجنيه
١٩٧٧	١١٩٠	٢٦٨٢٫٤	٢٠٧٨٫٧
١٩٧٨	١٠٢٤	٢٨٨٩٫٦	٢٤٤٨٫١
١٩٧٩	١٦٦٠	٣٦٤٢٫٦	٣١٩٠

المصدر : دكتورة دلال محمود مصطفى - استخدامات نظرية الميزة النسبية في الدول النامية
صدر سابق ص ٢١٣ .

ومن هذا يتضح ان لتصنيع الحاصلات الزراعية اثارها المباشرة على زيادة الحصيلة الاجمالية للمصادر .

٢- ان لتصنيع الحاصلات الزراعية اثر اخر واهميه كبيرة على استقرار حصيلة الصادرات وعدم تذبذبها فمن المعروف ان اسعار المواد الخام تتعرض الى تذبذبات وتقلبات سعرية شديدة في السوق العالمي على حين ان اسعار المنتجات المصنعة تتم بالاستقرار النسبي أو على الأقل انها قد تتعرض الى بعض الانخفاض الطفيف في الاسعار وليس الى مثل تلك التقلبات الحادة التي تتعرض لها الصادرات الخام والتي تؤدي الى التذبذب المفاجئ والشديد في حصيلة الصادرات وبالتالي الى تعرض الاقتصاد القومي الى الازمات في تمويل برامج التنمية .

٣- ان اسعار المنتجات المصنعة تأخذ اتجاهها عاما متزايدا مع الزمن وذلك نظرا لارتفاع أسعار الطاقة وتكاليف النقل والمواد الخام ايضا ، ولذلك فاذا امكنا الارتفاع بالتاجية العمل والمستلزمات مما يعني خفض تكاليف الانتاج فان ذلك سيحقق زيادة ربحية الصادرات من المواد المصنعة نتيجة لارتفاع اسعارها العالمية (وانخفاض تكاليف الانتاج المحلية) .

٤- ان لتصنيع الحاصلات الزراعية ايضا اثره الواضح على تقليل الفاقد من هذه الحاصلات حيث ان امكانية تخزين المواد الصنعة وتحملها لفترات التخزين الطويلة وعدم تعرضها للطف السريع وللعمامل الضارة الاخرى التى تتعرض لها الحاصلات الزراعية الخام يؤدى الى زيادة حصيله الصادرات .

٥- ان المنتجات الصنعة لا تحتاج فى تخزينها ايضا الى المساحات الضخمة التى تحتاجها الحاصلات الزراعية الخام مما يؤدى ايضا الى تقليل تكاليف التخزين مما يؤثر على حصيله الصادرات .

٦- تنتم المنتجات الصنعة ايضا بسهولة النقل كما انه يمكن تصديرها على مدار السنة وليس فى مواسم محددة فقط مثل المنتجات الخام مما يزيد من فرصة المنافسة فى الاسواق العالمية كذلك الى توزيع حصيله الصادرات على مدار السنة وانتظامها وثباتها وعدم موسميتهـا (١) .

(١) لمزيد من التفاصيل انظر : د . دلال محمود مصطفى : استخدات نظرية الميزة النسبية
• مرجع سابق •

موجسز

تعتبر الصادرات الزراعية احد العناصر الرئيسية لتنمية مصادر مستمرة ومستقرة من النقد الاجنبى اللازم لتمويل برامج التنمية وتعويز اى انخفاض محتمل فى صادرات مصر من البترول وتحويلات المصريين العاملين بالخارج ، وايرادات قناة السويس ، وايرادات السياحة ، كذلك تساعد على تنويع الهيكل السلعى للصادرات بتشجيع تصدير سلع غير تقليدية ، بالاضافة الى جلب التكنولوجيا الحديثة فى اساليب الانتاج والتسويق من خلال التواجد فى الاسواق العالمية وتهدف هذه الدراسة الى توضيح امكانيات تنمية الصادرات الزراعية فى ضوء المحددات الحالية الانتاجية والاستهلاكية والتسويقية .

ولقد تناولت الدراسة في الفصل الاول مراحل العملية التصديرية للسلع الزراعية
وهي تشمل اولاً مرحلة الانتاج حيث يجب الانتقال من سياسة تصدير فائض الاستهلاك الى سياسة
الانتاج من أجل التصدير ، كما يجب أن تبنى الاسعار الزراعية على اساس التكاليف الفعلية
من ناحية ، وأن تتماشى الاسعار المزارعية للمحاصيل بقدر الامكان مع الاسعار العالمية من ناحية
اخرى حتى يتسنى توجيه انماط الانتاج الزراعى لأرباحية اسعار السوق انعالى ، أما المرحلة
الثانية للتصدير وهى التجميع والتعبئة ، ولقد اتضح ان السلع غير المعبأة تعبئة سلبية تنال
اسعاراً منخفضة بقدر لا يتناسب مع تكلفة التعبئة ، علاوة على ان التعبئة السلبية تضمن
وصولها بحالة جيدة وسليمة للمستهلك الخارجى ، ويقدر الفاقد من الانتاج الزراعى بسبب سوء
التعبئة بحوالى ٤٠ ٪ وترفع هذه النسبة فى محاصيل الخضر والفاكهة وتنخفض فى المحاصيل الاخرى
والمرحلة الثالثة هى النقل ويعتبر الارتفاع المستمر لتكاليف النقل الداخلى والخارجى أحد
المحددات الرئيسية لتنمية الصادرات الزراعية لانه يؤدى الى ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي
انخفاض هامش الربح .

وحيث أن الانتاج الزراعى يتسم بالموسمية فى الانتاج ومع استمرار الطلب عليه تزيد اهمية التخزين وهى المرحلة الرابعة وذلك لحفظ الانتاج من وقت الحصاد الى وقت الاستهلاك ،

أو لحين توفر الفراغات اللازمة بوسائل الشحن أو لحين ارتفاع الطلب في الاسواق الخارجية .
ولنجاح العملية التصديرية يجب العناية بمرحلة الترويج ، حيث يجب دراسة الاسواق الخارجية
واتاحة البيانات للمصدرين وإقامة أساليب تصديرية والاهتمام بالدعاية في الاسواق الخارجية
بوسائل الاعلام المختلفة وتطوير العلامة التجارية وتسجيلها ، كل هذه العوامل تساعد على
تعريف المستهلك بالمنتج ومزاياه وذلك يؤدي الى تنمية الصادرات الزراعية .

أما الفصل الثاني تناول تطور الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة ١٩٦٠-٨٢/٨٣
حيث اتضح ان قيمة الصادرات الزراعية تأخذ اتجاهًا عامًا تصاعديًا حيث زادت من ١٤٣٦ مليون
جنيه عام ١٩٦٠ الى حوالي ٤٠٥ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ وترجع تلك الزيادة في قيمة
الصادرات رغم انخفاض الكميات المصدرة الى ارتفاع الاسعار العالمية لهذه المحاصيل وانخفاض
المتتالي لسعر صرف الجنية المصري . ويلاحظ ان اتجاه متوسطات معدلات النمو السنوي لقيمة
الصادرات الزراعية خلال فترة الدراسة يتجه نحو الانخفاض ، ويعزى ذلك المشاكل والمعوقات
التي تعترض التصدير للسلع الزراعية .

ولقد افضح أن كمية الصادرات الزراعية للمحاصيل التقليدية وهي تشمل القطن والارز
والبصل والثوم تتناقص باستمرار وأوصت الدراسة بالالتزام بتصدير الحصص المدرجة بالاتفاقيات
المبرمة بين مصر والدول المستوردة على الأقل والمحافظة على هذه الاسواق التقليدية المضمونة
ومن الممكن تغطية بعض احتياجات السوق المحلي من القطن او الارز او السكر باستيراد نوعيات
اخرى ، وتصدير الاصناف المصرية الممتازة خاصة وان لحصر فيها مزايا نسبية ، كما يمكن زيادة الانتاج
من هذه المحاصيل بوسائل متعددة منها خفض نسبة الفاقد ، وزيادة الانتاجية ، ويمكنه العمليات
الزراعية ، وتحسين أساليب التعبئة والنقل والتخزين والاهم من ذلك هو اتباع سياسة سعرية
وتسويقية مناسبة تشجيع على زيادة الانتاج وتحسين جودته .

وتشمل الصادرات الزراعية غير التقليدية على حوالي ٦٠ محصول يمكن تجنيدها في أربعة
مجاميع رئيسية هي الخضار والفاكهة والنباتات الطبية والزهور ، وبالرغم من تذبذب الكميات

المصدرة منها الا ان حصيلة صادراتها في زيادة مستمرة حتى بلغت ٩٥ مليون جنيه عام ١٩٨٢
اى ما يقرب من $\frac{1}{4}$ قيمة الصادرات الزراعية ، ومن الجدير بالذكر أن الكميات المصدرة من
الخضر والفاكهة تقل عن كمية الفاقد منها لذلك يمكن مضاعفة حصيلة الصادرات الزراعية ~~غسبر~~
التقليدية بنخفيض الفاقد او على الاقل المحافظة على مستوى الكميات المصدرة في السنوات الاخيرة
ان لم يمكن زيادتها ، خاصة وان السعات السوقية العالمية تستوعب اضعاف الكميات المستقى
صورتها مصر . كما يجب اعادة النظر في التركيب السلمي والجغرافي لصادراتنا من السلع ~~غسبر~~
التقليدية في التركيز على الاصناف ذات العائد المرتفع ، حيث بلغت حصيلة الصادرات من اربعة
سلع فقط هي البرتقال والبطاطس والفاصوليا والخضراء والطماطم حوالى ٨٠ % من حصيلة الصادرات
غير التقليدية . وتوهى الدراسة باعادة النظر في الضرائب المفروضة على الصادرات الزراعية وتخص
بالذكر ضريبة الارباح التجارية المفروضة على الزهور والتي بلغت ٦٠ % ، الامر الذى أدى الى
انخفاض الكميات المصدرة من الزهور في الموسم الاخير . كما يجب السماح بتصدير حصص
معينة من بعض السلع المسحظور تصديرها مثل عيدان قصب السكر ، عيدان حطب القطن
والعسل الاسود ، الجبن الدمياطى ، بعض الاسماك الممتازة ، بعض اصناف الحامز والاعناب
شواش البصوص ، بذور الفول لارس . الخ . ويمكن تجنب هذه
الحصيلة لاستيراد اضعاف الكمية المصدرة من هذه السلع او السلع الضرورية .

ويعرض الفصل الثالث لبعض معوقات التصدير وكيفية مواجهتها مثل ضعف القدرة التنافسية
للصادرات الزراعية المصرية في السوق العالمية بسبب عدم تطور الانتاج المصرى لاشباع رغبات
المستهلك الاجنبى من ناحية وتكلف اساليب التعبئة والتغليف من ناحية اخرى ، بالإضافة
الى عدم توفير نظام كفوء للمعلومات التسويقية الخارجية ، تذبذب الكميات المصدرة ~~ويرجع~~
ذلك الى ان الزيادة معدلات الاستهلاك اكبر من معدل الزيادة في الانتاج واعتماد السياسة
التصديرية على فائض الاستهلاك المحلى لذلك يجب اتباع سياسة الانتاج من اجل التصدير
وعدم اهتمام المصدرين بفتح اسواق جديدة لارتفاع تكاليف السفر واقامة معارض ويجب الاستفادة
من المساعدات الفنية وخبرات الدول المتقدمة ، ويؤدى فرض رسوم جمركية على الصادرات المصرية

بالإضافة الى رسوم الرقابة على الصادرات والحجز الزراعى ورسوم قوبة البضائع والدمغات الحكومية الى زيادة التكاليف التسويقية الخارجية وخفض القدرة التنافسية للصادرات المصرية هذا بالإضافة الى تعدد اجراءات التصدير التى بلغت ٢١ مرحلة ، لذلك ويجب إعادة النظر فى هذه الرسوم وتجميعها فى استئارة واحدة والعمل على تجميع اجراءات التصدير فى مكان واحد ، كما ويسودى عدم توفر التسهيلات الائتمانية للقيام بالعمليات التسويقية الداخلية والخارجية الى تعويق نشاط التصدير لذلك يجب تركيز نشاط البنك المصرى للتصدير فى تقديم تسهيلات ائتمانية للمراحل المختلفة للعمليات التصديرية ، كما يجب التنسيق بين أجهزة الانتاج والتسويق والتوزيع وانشاء مجلس قوس للتصدير يشترك فيه وزراء الزراعة والتخطيط والتأمين والاقتصاد والتجارة الخارجية وتكون مهمته وضع استراتيجيات للصادرات المصرية .

ولقد تناول الفصل الرابع اهم العوامل التى تساعد على تنمية الصادرات الزراعية المصرية ومنها التوسع فى زراعة المحاصيل التصديرية وخاصة الحضر والفاكهة فى الاراضى الجديدة لانها تقع فى مساحات كبيرة نسبيا ويمكن استخدام الآلات فى الزراعة والحصاد وبهذا نستفيد من وفورات السعة بزيادة الانتاجية وخفض التكاليف وزراعة الاصناف المحسنة عالية الانتاجية ، ويمكن تنمية الصادرات بفتح اسواق جديدة والمحافظة على الاسواق التقليدية ، ويجب أن نستفيد من الحزايا والتسهيلات والتخفيض الجمركى العام والموقت الذى تتيحه دول السوق الاوربية المشتركة ، ونرجع اهمية هذه السوق انها تعطى امتيازات عامة وموقوتة للدول النامية ومنها مصر ، وهذه الاسواق مفتوحة أمام دول العالم ، ولا توجد قيود على دخول وخروج العملات ، كما تتوقف الصادرات الى هذه الاسواق على الجودة والنوعية الحسنة وان اقتحام هذه الاسواق يؤكده نجاح السياسة التصديرية المصرية نظرا لشدة المنافسة فيها ، ويجب المحافظة على بعض الاسواق التقليدية فى الدول الاشتراكية خاصة وأن التعامل معها اصبح بالعملات الحرة ، ويمكن زيادة الصادرات الزراعية المصرية الى الدول العربية المصدرة للبترول اذا امكن تخفيض تكاليف الشحن واستغلال الفراغات على خطوط الطيران المتجه اليها ويجب تنويع الصادرات المصرية الى الدول المختلفة وتقليل الاعتماد على سوق واحدة ولقد وجد أن السمات السوقية العالمية

للمحاصيل غير التقليدية تستوعب أضعاف الكميات الصادرة من بصر ، كما أن المحاصيل التقليدية تتوفر لها الاسواق العالمية ولها ميزة نسبية واضحة ويجب الوفاء بالالتزامات المبرمة . ويعتبر خفض الفاقد الزراعى أحد المجاور الرئيسية لزيادة المعروض من الانتاج وبالتالي زيادة المتاح للتصدير من نفس القدر المتاح من الموارد الحالية . ويقدر الفاقد من الخضر والفاكهة فقط لعام ١٩٨٣/٨٢ بحوالى ٥٠٠ مليون جنية ، وهو يزيد عن قيمة الصادرات الزراعية . ويمكن خفض الفاقد باستخدام الاساليب الحديثة فى الانتاج والحصاد والتجميع والتعبئة والتغليف والنقل والتخزين . كما أن خفض التكاليف التسويقية الداخلية والخارجية من اهم العوامل التى تشجع زيادة الصادرات وبخاصة التكاليف التعبئة والتغليف والتى تتراوح بين ١٥-٣٠% من جملة التكاليف التسويقية ، مع ضرورة خفض نولون الشحن والذي تجاوز فى بعض السلع سعر تصدير السلعة فوب اسكندرية ، ويجب استغلال الفراغات المتاحة على خطوط الطيران لسرعة نقل السلع الزراعية سريعة التلف كالخضر والفاكهة والزهور والنباتات الطبية وتنمية وسائل النقل البحرى الرخيص نسبيا مع تخفيض نولون الشحن بالبواخر وتخصيص اصفة لشحن الصادرات الزراعية وتجهيز ميناء نوبيع بجنوب سيناء لتشغيل البرامات بين سيناء والاردن والسعودية ، والتوسع فى استخدام البرامات فى نقل الخضر والفاكهة الطازجة الى الاسواق العربية وتبسيط اجراءات استخدام ميناء الاسكندرية والاستفادة من تشغيل الطريق البرى بين نفق الشهيد احمد حمدى وميناء نوبيع ولاشعك أن تصنيع الحاصلات الزراعية وتصديرها يؤدى الى تنمية حصة الصادرات واستقرارها حيث يمكن التغلب على مشاكل الموسمية فى العرض والطلب فى النقل والتخزين كما أن اسعار التصدير للمنتجات المصنعة اعلى من مثيلتها الخام واكثر استقرارا والتصنيع يؤدى الى خفض الفاقد ويمكن تخزين الانتاج لحين تحسن ظروف السوق ، ولا تحتاج المنتجات المصنعة الى مساحات ضخمة فى التخزين او النقل مما يؤدى الى خفض التكاليف التسويقية مما يؤدى الى زيادة القدرة على المنافسة فى الاسواق العالمية هذا بالإضافة الى تذليل الصعوبات التى تحد من تنمية الصادرات الزراعية واهمها تسهيل تمويل عمليات التصدير فى كافة مراحلها واتاحة قروض ميسرة وباسعار فائدة معقولة ويمكن ان يقوم بهذه المهمة البنك المصرى للتصدير كما يجب تبسيط طرق الدفع بالنسيئة

لحصيلة الصادرات غير التقليدية وتيسير اجراءات الدروياك بخاصة في استيراد مواد التعبئة والتغليف وتبسيط اجراءات التصدير وتجميعها في مكان واحد ويجب تحديد سعر انطلاق للصادرات الزراعية والاسترشاد بالمعلومات المتاحة لدى المكاتب التجارية ، ودعم نظام المعلومات لدى مركز تنمية الصادرات واتاحة هذه المعلومات للمصدرين والباحثين .

جدول رقم (١) تطور قيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة ١٩٦٠/٦١-٨٢/٨٣

مليون جنيه

السنة	الصادرات الزراعية	معدل النمو السنوي %
٦١/٦٠	١٤٢,٦	-
٦٥/٦٤	١٨٥,١	٢٩,٨
٧٠/٦٩	٢٢٢,٧	٢٠,٣
١٩٧٣	٢٦٣,٨	١٨,٥
١٩٧٤	٣٥٨,١	٣٥,٧
١٩٧٥	٢٧٠,٧	٢٤,٥-
١٩٧٦	٢٥٦,٦	٥,٣-
١٩٧٧	٢٨٣,٣	١٠,٤
١٩٧٨	٢١٩,٩	٢٢,٤-
١٩٧٩	٣٧٥,١	٧٠,٦
١٩٨٠	٤٢٧,٠	١٣,٨
٨٢/٨١	٤٥٤,٩	٦,٥
٨٣/٨٢	٤٠٥,٠	١١,٠-

المصدر : وزارة التخطيط - الشعبة المركزية للتجارة الخارجية .

جدول (٢) تطير كمية الصادرات من السلم الزراعية الرئيسية

البيان	وحدات النقدية	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
النظن	بالآلاف قنطار	٣٧٠٣	٣٣٠٤	٢٨٧٨	٢٦٦٠	٢٩٣٢	٣٢٨١
الأرز المبيضة	بالاف طن	١٠٢	٢٠٨	٢٢١	١٦٥	٩٥	٨٩
الموالج	بالاف طن	٢١٠	١٧٠	١٧٠	١٣٣	٨٣	١١٠
البصل الطازج	٥٥ ٥٥	٧٠	٦٦	٨١	٥٧	٢٤	٤١
الفاصوليا	٥٥ ٥٥	٤٨	١٥٨	١٦٦	٩٨	١١٣	٦٣
الفول الطازج	٥٥ ٥٥	١٥	١٢	٢٢	١٩	٥	-
الفول السوداني	٥٥ ٥٥	١٠	٩	١٤	١٣	٦	١٤

المصدر: وزارة التخطيط - مشروع الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ - ٨٧/٧٦ - المجلد
الاستراتيجية العامة للتجارة والمال - القاهرة - ١٩٨١ ص ٤٠

جدول (٣) مقارنة متحصلات الصادرات من السلم الزراعية الرئيسية عام ٨٢/٨٣
المحققة عام ١٩٨٢/٨١

(بالمليون جنيه)

السلم الزراعية	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	معدل النمو	الاهمية النسبية	
				٨٢/٨١	٨٣/٨٢
القطن	٣٠٠٨	٢٧٥٠	٨٤-	٦٦١	٦٧٩
الارز	٢٣٣	٧٠	٧٠٠-	٥٠	١٧
البطاطس	٣٢١	٢٥٠	٢٢١-	٧٠	٦٢
الموالح	٣٨٧	٥٠٠	٢٩٢	٨٠	١٢٣
سلع زراعية أخرى	٦٠٩	٤٨٠	٢١٢-	١٣٤	١١٩
مجموع السلع الزراعية	٤٥٤٩	٤٠٥٠	١١٠-	١٠٠٠	١٠٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من التقرير المبدئي عن الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال السنة الاولى ١٩٨٣/٨٢ من الخطة الخمسية - وزارة التخطيط - أغسطس ١٩٨٣.

جدول رقم (٤) الاهداف التصديرية للسلع الزراعية الرئيسية للخطة الخمسية

١٩٨٧/٨٦ - ١٩٨٣/٨٢

(القيمة بالمليون جنيه)

بيان	٨٢/٨١	٨٧/٨٦	معدل النمو السنوى المتوسط %
القطن	٢٥٩٢	٣٢٧٧	٤ر٨
الارز	٤٣ر٨	٢٣ر٣	١٢ر٠ -
الموالح	٢٧ر٠	٣٢ر١	٣ر٢
البطاطس	٢٤ر٢	٢٨ر٣	٣ر٣
نباتات طبية	١٠ر٢	١٢ر٤	٣ر٩
كان	٦ر٢	١٠ر٠	١٠ر٠
بطيخ	٧ر٤	٩ر٣	٤ر٧
خضراوات مزجة	٥ر٥	١٩ر٢	٢٨ر٤
ثوم	٤ر٨	٦ر٦	٦ر٥
فول سودانى	٥ر٧	١٤ر١	١٩ر٨
السلع الاخرى	٥٦ر٠	٦٦ر٨	٣ر٥
مجموعة السلع الزراعية	٤٥٠	٥٥٠	٤ر٤

المصدر : جمعت وحسبت من وزارة التخطيط - مشروم الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ - ١٩٧٨/٧٦ .
المجلد الثامن - الاستراتيجية العامة للتجارة والمال - القاهرة ١٩٨١ .

جدول (٥) تطور الصادرات الزراعية غير التقليدية
من ١٩٧٨ - ١٩٨٢

الكمية : بالطن

القيمة : بالالف جنيه

الحاصل	١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
الخضار	١١٨,١٨١	٩٩٥٣	١٢٦,٣٣٦	٢٢,١٨٧	١٥١,٦٨١	٢٤,٣٦٣	١١٤,٣٨٧	٢٣,٨٤١	١٨٣,٣٠٤	٤١,٤٢٤
انفاكية	١٥٦,٧٤٨	٢٤,٣١٢	٩٥,٢٣٥	١٩,١٧١	١٢٠,٠٣	٣١,١٤٨	١٢٧,١٩٢	٣٨,١٩٦	١١٤,٣٠٣	٤٢,٦١١
النباتات الطبية	١٨,٦٨	٦٨٥٤	١٦,٨٧٤	١٠٥,٦٥	١٠,٧٧١	١١,٣٥١	١٤,١١١	٨,١٢٨	١٣,٣٠٠	٩,٨١٠
الزهور	٣٥٦	٦١٠	٢٣١	٤٤٢	٩٥٢	١٧٤	٤٦٩	٨٤٩	٦١٩	١٣٥٨
الاجمالي	٢٩٤,٦٥٣	٤١,٧٢٨	٢٣٨,٦٧٦	٥٢,٣٦٥	٢٨٣,٤٠٧	٦٨١,٠٦	٢٥٦,٢٣٩	٧١,٨١٤	٣١١,٢٦٦	٩٥,٣٦٣

المصدر: مركز تنمية الصادرات الحصرية - بيانات غير منشورة.

جدول (٦) تطور صادرات الزهور من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢

القيمة : بالطن
القيمة : بالجنيه

المنين الزهور	١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٢	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
جلاديرلس	٢٣٨م٢٣	٣٩٢م٧٨	٨٦	١٧١,٩٤٧	٦١١,٣٠٠	٦٣٦,٣٨٠	٤١١	٧٢٦٦٩٣	٥٧٧,٩	١٢٤٣٧٩٤
ورد قرنفل عصفور الجنة فسبروز	١٧٧,٧٠٧	٢١٧,٦١٩	١٤٥م	٢٧٠,٣٣٥	٣٤٠,٨٠٥	٣٣٧,٨٨٦	٥٨	١٢٢٤٩٦	٤١,٣	١١٤٦٦٩
الاجالى	٣٥٦,٢٤٠	٦١٠,١٩٧	٢٣١م	٤٤٢,٢٨٢	١٥٢,١٠٥	١٧٤,٢٦٦	٤٦٩	٨٤٩١٨٩	٦١٩,٢	١٣٥٨٤٦٣

المصدر : مركز تنمية الصادرات - بيانات غير منشورة

جدول (٧) تطور صادرات النباتات الدلبية من عام ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢

الكمية : بالطن
القيمة : بالجنيه نوب - الاجمالي - الالف جنيه

	١٩٨٢		١٩٨١		١٩٨٠		١٩٧٩		١٩٧٨		
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	
بنون	٢٢١٢٢٠	١١١	٥٧٤٨٧١	٧٣	٢١٢٠٠٠	٤٤٧	١٠٠٠	٧١٣	٤٤٣٠٤٧	٤٩٠	
كسوت	١١٢٦٦٦	٨٣	٢٤٦٧٣٣	٤٠١	٢١٠٠٧٣	٢٢٦	١٠٧٩٧١	٧١٠	١٢١١٨٠٩	٢٣٥٢	
كراوية	٢٢١٨٦٥	٦٢١	٣٤١٠٢٧	٦٦٤	٤٦٥١٠٥	٧٥٥	١٨٦١٨	١٥٤٨	٨٦٥٥٥٠	٢٤٨٨٠٠	
كمرة	٦٤٤٧٦٧	٥٠٠٤	٢١٥٤٥٧٣	٥١٥٠	٨٧٨١١١	٢٢٢٢	١٨٥٢٤	٤٦٧٧	١٤٣٤٧٢٦	٥٧١٥	
بردنسون	١٥٦٤٢٥	١٤٢٥	١٢٠٦١٦٦	١٥٢١	٦٥٢٣٢٤	٨٨١	١٢٤٨٦	١٧٨٢	٥٨٢١٢٣	١٨٨١٠٠	
شمس	٥٠١٨٦٧	٢٤٠٠	٦٢٣١٠٩	١٨١٢	٤٥٦٦٣٠	١٢٦١	١٧٠٥٦	١٦٩٠	٢١٢١٨٣	١٨٢١٣٠٠	
بابونج	٢٠٤١٥٣٠	١٨٠٥	١٩٧٧٨٢٦	١٢٦٧	٢٠٧٨٤٢٤	١٤٩٩	٢٠٣٨٨٤	١٩٨٧	٦٧١٦٤٩	٦٥٥١٠٠	
	-	-	-	-	١٧٥	-	١٢٧٢٠	٤٦	-	-	
حنظل	-	-	٢٥٠٤	٥	٣٧٤٥	٥	٤٢٦٥	٧	-	-	
كركة بنة	٤٨١٧	٨	٨٣٠٦	٨٦	٢١٧٢٧	١٦	٨٤٠٥٩	٥٢	١٨٠١٠	٢٢٦٠٠	
منطه غير مطحونه	٢١٥٧١	٥٠	٤٢٧٦٢	٧٢	٤٢٢٣٣	٨٠	١٨٠٩٥	٢٨٨	-	-	
منطه مطحونه	-	-	٢٦٢	-	١٨٧٩٤	٣٥	١٠١٤٣	٢٣٤	٢١٢٣١	٨٥٣٠٠	
ورق نمناع	٣٧٦٣١٤	٥٥٦	٢١٨١٧٥	١٧٩	٢٨٧٧١٣	٣٥٢	٥٠٦١٧	٥٤٧	٢٠٣٠٥٤	٢٤٢	
قالبوج بلدى	-	-	٩٠٨٨	١١	٨٦٥	١	-	-	-	-	
شبنوكود يوم	-	-	٢٨٠٠	١٧	-	-	-	-	-	-	
شمس بلدى	١٨٩٠	٦	-	-	-	-	٦٢٦٥	٥	-	-	
رحمان	-	-	٥٨٨٦٣٨	٩٤٣	٢١٢٥٩٨	٦٦٧	-	-	-	-	
جنا	-	-	-	-	١١٣٠١٠	٢٧٨	١١٧١١	٥٨٢	١١١٨٢٣	٤٨٦	
مناسير	١٦٦	-	-	-	-	-	٢٣٧١	١	-	-	
مناسير	-	-	-	-	-	-	٢٦٠٨	٥	-	-	
نباتات طبية اخرى	٢١٧٠	١	٢٤٤٤	٥	٧٦٣٥	٣٠٤	٢١٧٠٥	١١	-	-	
	٧٦١٤٦٧	١١٩٦	٨٧٧٦٧٧	١١٤٦	٥١٨٠٧٧	٧٧	٦٨٢٧٥٧	١١١٩	٧٢٤٦٧	٦١٢٧٣	
الاجمالي	١٨٩٠	١٣٣٠٠	٨٩٦٨	١٤١٩١	١١٣٥١	١٠٧٧١	١٠٥٦٥	١٦٨٧٤	٦٨٥٣	١٨٥٦٨٢٠٠	

المصدر : مركز تنمية الصادرات انصية - نباتات غير مشدودة

جدول (أ) تطور صادرات الخضروات الطازجة من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٣

الكمية : بالطن
القيمة : بالجنيه المصري

١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤
كمية	كمية	كمية	كمية	كمية	كمية	كمية	كمية	كمية	كمية
بطاطس	١٧٨٣١	٥٧٨١٠٠٠	١١٣٠٧١	١٨٨١٢٠٠٠	١٤٣٨١٠	٢٢٧١٣٢٢١	١٧١٢٨١٥٥	١٥١٤٦٥	٢٨٧٦٢٤٥١
فول اخضر	٨٣١١	١٣٦٥٠٠٠	٢١٧٢	١٠٨٣٠٠٠	٤٢	١٢١٨١	١٧٢٣٠٧	٤٦٣	٢٦٣٨٢١
طماطم	—	—	١٠	١٧١٠	٨	١٢١٢	٧٤٦٣	٣٠٨	١٢٤٠
فرونيط	—	—	—	—	١٣	٢٣١٨	٦٠٤٦	١٠٦٤	١٩٤٣٧١
حيدر	١٠٢٤	٢٠٤٨٠٠	٢٤	٥٢٧٥	٣٠	٥٧١٥	١٤٧٣٨	٥٢٧	١٥٢٣٨
كوسه	—	—	٢٦	٥١٢١	٢٢	١٩٢٣٥	٢٥٠٤١٨٠	١٣٢٦٦٥	٥٨٦٥١٤٣
فاصوليا خضراء	١٢١١	١٢٣٠٠٠٠	٢٧٥٦	١٠١٥٠٠٠	—	—	١٢٢٧	٢٧٠	٢٧٠
فاصوليا بيضاء	٧٤٧	١٧٢٠٠٠	٤	٢١٠٠٠	—	—	٢٨١١٣	٤٦٣	١٨٤٨١١
خرشوف	١٠٢٤	١٤٦٠٠٠	٦٦٤	٢٠٢٠٠٠	٨٢٠	٦٠١١١٥	١٢٨٠٠٠	٠٠٠٠	٦٦٨٠١٨
كوسه	٣٦	٥٠٤٠	٥٦	٨٢٤٣	٣١	٤٥٦١	٥٥١١٣	٢٤١٥	٧١٥٢١
فلفل اخضر	٧٠	٦٦٠٠٠	٩٠	٢٥٠٠٠	١٦	٦١٢٠	١٤٤١٠٨	٣٥٦٩	١٣٥٨٥٤
بندورة	—	—	١	٢٦٧	٢	٢٢٥	٤٢٧١	١٠	٢٦٤٨
بندورة خضراء	١٠٥	٣١٥٠٠	٤١	١٢٤٩٩	١٦	٤٢١٠	٢١٥٠٣١	١١٧١٥	٥٢٨١٣١
فلفل اخضر	١١٣٦	٢٨١٠٠٠	٩٧٨	٢٥٦٢٥٦	٩٥٥	٢٦١١٤٥	٢٥١٦٩٤	٢٥١٥	٢١٠٣٣١
جزر اخضر	١١٢٥	١٤٦٢٥٠	١٣	١٧٥٧	٤٧٨	٦١٤٨	٢٤٧٤٦	٩٧	٣٥١٨٥
بامية خضراء	٤٣	٢١٥٠٠	٣٦	١٨٥٣٤	١٢٦	٤٦٦	٨٨٨٧٩	١٩٨	١٤١٧٦٦
بندورة	٢١٢٦	٢٨١١٠٣	٢٥٤٦	٢٩٤٠٤٧	٢٥٦٠	٥٧٠١٢٨	٨٨١٣٣١	٢١٢٢	٨٥٠٧٤٨
خضروات اخرى	—	—	٧١٩	١١٣٧١٩	١٢٨	١٥٠١١	٤٦٦٢٠	٤٥٠٩	١٥٩٢٩٤
الاجمالي	١١٨١٨١	٩٩٥٦	١٢٦٣٣٦	٢٢١٨٧٠٠٠	١٥١٦٨١	٢٤٦٣٢٨٢١	١١٤٣٨٧	٢٣٨٤١٨١٤	١٨٣٣٠٤٣

المصدر : مركز تنمية الصادرات المصرية - بيانات تيرت ورة

جدول (٩) تطور صادرات الفاكهة

من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٢

القيمة : بالجنيه نوب - بالاجالي بالالف جنيه
الكمية : بالطن

	١٩٨٢			١٩٨١			١٩٨٠			١٩٧٩			١٩٧٨		
	كمية	قيمة	نوب	كمية	قيمة	نوب	كمية	قيمة	نوب	كمية	قيمة	نوب	كمية	قيمة	نوب
البرتقال	٣٦٨٣٥٠٧٨	١٠١٢٥٧	٣٢١٨٠٠٤٦	١١٣٧١٩	١١٣٧١٩	١١٣٧١٩	١٧٢٢١٢٢٧	١٠٩٤٢٠	١٢٤١٠٠٠٠	١٠٠٦٣	١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
ليمون حلو	١٢٥٠٠٦	٢١٤	١١٥٠٣٠	٣١٠	٣١٠	٣١٠	١٠٤٦٦	٤٢	١٢٣٢٤١٠	٨٣١٦	٥١٠٠	١٢٣٢٤١٠	٨٣١٦	٥١٠٠	١٢٣٢٤١٠
ليمون حامض	-	-	٦٦٨	١	١	١	١٧٢١١	٧٠	٢٥٨٢٦	٥٨	-	٢٥٨٢٦	٥٨	-	٢٥٨٢٦
ليمون حلو	٢٣٦١٣٩	٥٤٥	١٢٠٢٥٧	٢١١	٢١١	٢١١	١٠٨٧٧	١٦	٢٥٠٠٠٠	٥٠٩	١٢٥٦٠٠	٢٣٦١٣٩	٥٤٥	١٢٠٢٥٧	٢١١
ليمون حلو	٢٦٧٤١٧	٥٠٧٧	١٤٢٤٦٨	٢٠٣	٢٠٣	٢٠٣	١٢٠٨١	١٣٠	١٩٦٧٢٤	٢٩٧	٥٢١٤٥	٢٦٧٤١٧	٥٠٧٧	١٤٢٤٦٨	٢٠٣
ليمون حلو	٨٠١٦٥١	١٢٩٧	١٨٧١٤١	٣١٤	٣١٤	٣١٤	٣٠٩١	٥	٧٠٠٩١	١٦٤	٢٨٥٦٠	٨٠١٦٥١	١٢٩٧	١٨٧١٤١	٣١٤
ليمون حلو	١٩١١٥١	٤٣٧٧	٢٢١٩٧٤	١٠٦	١٠٦	١٠٦	٥٦٢٤	٧	٢٢٤٠٠٠	٤٧٢	٧٣٠٠٠	١٩١١٥١	٤٣٧٧	٢٢١٩٧٤	١٠٦
ليمون حلو	٢٤٠٤٠٨	٧٠٨	١٨٥٧١٩	٤٥٧	٤٥٧	٤٥٧	١٢٧١٢	٤٤٩	١١٨٠٠٠	٤٩١	٦١٠٠٠	٢٤٠٤٠٨	٧٠٨	١٨٥٧١٩	٤٥٧
ليمون حلو	٦٤٢٥٢	١٣	٢٢٤١٢	١٠٦	١٠٦	١٠٦	٢١٤٥٥٠	١٧٣	٤١٠٠٠	٧٦	٢١٠٠٠	٦٤٢٥٢	١٣	٢٢٤١٢	١٠٦
ليمون حلو	١٢٦٢٤٢	٧٥٠	١٥٢٤	٤٦٦	٤٦٦	٤٦٦	١٧٧٢١٦	٨٥٠	٢٢٦٤٢	١٠٠	١٢٠٠٠	١٢٦٢٤٢	٧٥٠	١٥٢٤	٤٦٦
ليمون حلو	١٧٢٥٤٨٩	٧١٤٨	٢٨٦٣٥٤٠	١٠٩١٥	١٠٩١٥	١٠٩١٥	٢٥٧١١٢١	٧٦١٥	٣٠١٠٠٠٠	١٠٤٥٩	٣٠٧٠٠٠٠	١٧٢٥٤٨٩	٧١٤٨	٢٨٦٣٥٤٠	١٠٩١٥
ليمون حلو	٤٤٦٤٥	١٠	٢٦٣٧٣	٩٧	٩٧	٩٧	١٧٢٨	٢٢	٢٢٨٣	٢٣	٢٥٠٠	٤٤٦٤٥	١٠	٢٦٣٧٣	٩٧
ليمون حلو	١٠٠٨٩	١٥	١٢١١٣	٦٤٣	٦٤٣	٦٤٣	٢٢٨٥	٢١	١٩٧٠٢	٤٢	١٩٢٤	١٠٠٨٩	١٥	١٢١١٣	٦٤٣
ليمون حلو	١٧١٥٥٤	٢١٨	٢٢٤٥٩	٣٥٦	٣٥٦	٣٥٦	٢٥٨	٣٥	٥٣١٣	١١٣	-	١٧١٥٥٤	٢١٨	٢٢٤٥٩	٣٥٦
ليمون حلو	٤٣١٢٩	٤٣	٧٠٤٦٥	٧٠٦	٧٠٦	٧٠٦	٨٠٧	١	٦٦٦	١١٣	-	٤٣١٢٩	٤٣	٧٠٤٦٥	٧٠٦
ليمون حلو	١٨٧٩٥١	٧٨٤	١٧٧١٧	٤٨١	٤٨١	٤٨١	١٠٨٢١	١٠٠	١١٨٥٠	٢٥	١٥٠٧	١٨٧٩٥١	٧٨٤	١٧٧١٧	٤٨١
الاجالي	٤٢٦٩١	١٢١٢٠٢	٢٨١٩٦	١٢٧١٩٢	٢١١٤٨	١٢٠٠٠٢	١١١٧١	١٥٢٢٥	٢٤٣١٢	١٥٦٧٤٨	٢٤٣١٢	٤٢٦٩١	١٢١٢٠٢	٢٨١٩٦	١٢٧١٩٢

البصدر : مركز تسمية الصادرات المصرية - بيانات غير منشورة

جدول رقم (١١)

تطور اسعار القطن الامريكى متوسط التيلة (منفيس) في بورصة
ليفربول

السنة	US - ct / lb
١٩٧٥	٦٠ر١٥
١٩٧٦	٨٠ر١٥
١٩٧٧	٧٥ر٥٢
١٩٧٨	٧٢ر٦٠
١٩٧٩	٧٧ر٢٣
١٩٨٠	٩٧ر٧٦

المصدر : دلال محمود مصطفى (دكتور) استخدامات نظريات الميزه النسبية في الدول
النامية - بالتطبيق على القطن المصرى ومنتجاته - رسالة دكتوراه - كلية
الاقتصاد - برلين ١٩٨٣ .

جدول رقم (١٢)

تطور اسعار القطن المصرى طويل التيلة (جيز ٧٠) فسوب
اسكندرية

السنة	US - ct / lb
١٩٧٥	١٢٤ر٣٩
١٩٧٦	١٣١ر٦٥
١٩٧٧	١٤٣ر١٩
١٩٧٨	١٣٣ر٨١
١٩٧٩	١٤٨ر٣٤
١٩٨٠	١٤٨ر٤٦

المصدر : نفس المصدر السابق .

جدول رقم (١٣)
النموذج المعمرى للبرتغال المصرى

الدول	فنلندا - دولار طن -	الدانمارك - دولار طن -	فرنسا - دولار طن -
سعر الطن فوب	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
نولون الشحن	٥٤٥	٥٤٥	٥٤٥
التأمين	(١) ٣	(١) ٣	(١) ٣
سعر الطن	٨٤٨	٨٤٨	٨٤٨
الجسار	١١٢ (١٣ , ٢) %	٣٢٥ (١٦ , ٩) %	٣٢٥ (١٦ , ٩) %
سعر الطن خارج المنطقة الجمركية	٩٦٠	٨٨٠	٨٨٠
مكسب المستورد	١٦٧٢ (٧٠) %		
سعر الشراء للطن من المستورد	١٦٣٢		
مكسب تاجر التجزئة	٤٩٠ (٣٠) %		
سعر الشراء للطن للمستهلك			
المادى	٢١٢٢		

المصدر : دراسة عن الاسواق المالية للبرتغال - مركز تنمية الصادرات - مارس ١٩٨٣ .

جدول رقم (١٤)

النموذج السعري للبطاطس المصرية والمصدرة للسوق
البريطاني

السوق البريطاني بالدولار للطن	
١٥٠	السممر
٨٠	نولون التحن
٢٣٠	السممر
١٥	التأمين
٢٣١٥	السممر
٨٥	الجمارك
٢٤٠٥	السممر خارج المنطقة الجمركية

المصدر : دراسة عن صادرات البطاطس المصرية - يناير ١٩٨٣ - مركز تنمية الصادرات .

جدول (١٥) نسبة الكميات المصدرة من بعض المحاصيل الزراعية الى الكميات المنتجة في مصر خلال
الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٢

(نسب مئوية)

السنوات	البرتقال	البطاطس	الطماطم	الفاصوليا الخضراء	القطن الارز الشمرا المبيض	البصل	الفول السوداني
١٩٧٨	١٥٨	١٢,٦	٠,٠٢٧	٤,٨	٣٠,٣	١٠,٢	٤,٥
١٩٧٩	٧,١	١١,٠	٠,٠١٧	٣,٤	٢٩,٢	٢,٦	٤,٦
١٩٨٠	١١,٩	١٨,٨	٠,٠٠٨	-	٣١,٠	٥,٨	٥,٩
١٩٨١	١٢,٦	٨,٠	٠,٠١٣	٦	-	-	-
١٩٨٢	٨,٤	١٢,٧	٠,٠٢٢	٣٣,٤	-	-	-

المصدر : جمعت وحسبت من دراسات مختلفة :

- ١- بيانات مركز تنمية الصادرات - القاهرة
- ٢- وزارة التخطيط - التقرير البدئي عن الاداء الاقتصادي والاجتماعي خلال السنين
الاولى ١٩٨٣/٨٢ من الخطة الخمسية
- ٣- مشروع الخطة الخمسية ٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ - الاستراتيجية العامة للتجارة
والمال
- ٤- مشروع الخطة الخمسية ٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ - الاستراتيجية العامة للزراعة
والري والامن الغذائي .

جدول (١٦) حجم الاسواق الخارجية لبعض الصادرات الزراعية عام ١٩٨٠

البيان	العالم	مصر	نصيب مصر %
البرتقال ^(١) الكمية الف طن	١٨٥٥٠	٢٢٣٧	١٣
القيمة مليون دولار	٨٨٠ر٤	١٣ر٠	١ر٥
البطاطس ^(٢) الكمية طن	٤٧٣ر٨	١٢٣ر٢	٢٦
القيمة مليون دولار	١٣٦ر٧	٤١ر٤	٣٠ر٣
الطماطم ^(٣) الكمية طن -	٥٢٠٦٠٠	٨٧٠	٠ر٠١٦
القيمة الف دولار	٤٧٦	٠ر٤٥	-
الفاصوليا الخضراء ^(٤) الكمية طن	١٣٦٧٠	٥٧٦٢	٤٢ر٢
القيمة الف دولار	٢٦٣٤٩	١٠٢٦٦	٣٩ر٠

المصدر : جمعت وحسبت من دراسات عن الاسواق الخارجية - مركز تنمية الصادرات - القاهرة

(١) تشمل اهم الاسواق الخارجية وهي المانيا الغربية - فرنسا - الدانمارك - فنلندا السويدية

(٢) تشمل اهم الاسواق الخارجية وهي المملكة المتحدة البريطانية - والمملكة العربية السعودية

(٣) تشمل اهم الاسواق الخارجية وهي المانيا الغربية - فرنسا - السعودية

(٤) تمثل واردات السوق الهولندي فقط .

جدول (١٧) : متوسط انتاج القدان في مصر من بعض محاصيل الغذاء الرئيسية ، مقارنة بأعلى رقم قياسي انتاجي امكن تحقيقه عالميا ، وعدد مرات مضاعفة انتاجية القدان من المحاصيل قياسا

المحصول	متوسط مصر وحده / فدان (١٩٧٨)	أعلى رقم انتاجي عالمي وحده / فدان (عام ١٩٧٥)	عدد مرات مضاعفة المحصول
القمح	١٩٨١ اردب	٤٠٦ اردب	٤١
الذرة الشامية	١١٩ اردب	٦٣٦ اردب	٥٣
الارز	٢٤٥ ضريبة	٦٢ ضريبة	٢٥
الذرة الرفيعة	١٢٣ اردب	٦٤٦ اردب	٥٣
قصب السكر	٣٨٢ طن	٦٣٠ طن	١٦
فول الصويا	١ طن	٣١ طن	٣١

المصدر : سيد جلال (دكتور) انتاج البلا من المحاصيل الرئيسية والعوامل المؤثرة فسنى
نموه - ندوة الامن الغذائى - ديسمبر ١٩٨٢ - القاهرة .

جدول رقم (١٨) تطورا اسعار تصدير الخضراوات والفاكهه فوب عن طريق ميناء القاهرة الجوى
لاسواق الدول العربيه خلال الفترة ٢٤ - ١٩٨٣/٣/٣١

دولار / طن

السلعه	بدايه الاسبوع	نهايه الاسبوع
الطماطم	٦٠٠	٢٠٠
الفاصوليا الخضراء	٢٠٠ - ٢٥٥	٢٠٠
الفول الاخضر	٦٠٠	٢٠٠
البسله الخضراء	٥٥٠	٣٠٠
الجزر	٤٠٠	٢٠٠
الفلفل الاخضر	١٠٠٠	٦٠٠
الفلفل الحريف	٦٠٠	٣٠٠
الخنس	٣٠٠	١٥٠
الكوسه	٦٠٠	٣٠٠
القلقاس	٤٣٠	٢٠٠
الفراوله	٣١٠٠	١٠٠

المصدر : الهيئه العامه للرقابه على الصادرات والواردات .

المراجع:

أولا : مراجع باللغة العربية :

- ١- دكتور حسين محمد صالح : محاضرات في الطلب على السلع الزراعية مذكرة داخلية رقم ٨٣١ - معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٤ .
- ٢- دكتور حسين محمد صالح : محاضرات في عرض السلع الزراعية مذكرة داخلية رقم ٨٣٢ - معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٤ .
- ٣- دكتور حسن محمد صالح : أثر التسويق التعاونى على صادرات بعض المحاصيل الزراعية في جمهورية مصر العربية - المؤتمر الاول للتصدير - ١٩٨٥ .
- ٤- دكتور بركات الفراء ، دكتور حسين محمد صالح : الفاقد من الانتاج الزراعى في مرحلتى البيع بالجملة والتجزئة - مذكرة خارجية رقم (١٤٠٩) معهد التخطيط القومى - ١٩٨٥ .
- ٥- دكتور سعد طه علام ، حسين محمد صالح : دراسة تحليلية لاسعار بعض المحاصيل الزراعية ، مذكرة خارجية رقم (١٠٨٤) معهد التخطيط القومى .
- ٦- دكتور سعد طه علام : السياسات السعرية والداخلية الزراعية ، مذكرة داخلية رقم ٢٥٦ معهد التخطيط القومى .
- ٧- دكتور وجاء عبد الرسول : السياسات السعرية والداخلية الزراعية ، مذكرة داخلية رقم ١٦٨ ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٧١ .
- ٨- دكتور يوسف والى وأخرون : استراتيجية التنمية الزراعية في الثمانينيات ، المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين - ٦-٨ مايو ١٩٨٢ .
- ٩- دكتور محمود عبد الحى : مشكلة سعر الصرف فى الاقتصاد المصرى - مذكرة خارجية رقم ١٣٨٧ - معهد التخطيط القومى - ١٩٨٤ .

الهيئات والوزارات:

- ١- معهد التخطيط القومى : تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى - قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٣ - يوليو ١٩٨٠ .
- ٢- معهد التخطيط القومى : التنمية الزراعية - ماضيها وحاضرها - قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٤ - ١٩٨٠ .

- ٣- وزارة التخطيط : الاستراتيجية العامة للتجارة والعمال - المجلد الثامن من مشروع الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ - ١٩٨٧/٨٦ أغسطس ١٩٨١ .
- ٤- وزارة التخطيط : الاطار التفصيلي للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٢/٨٣ - ١٩٨٧/٨٦ - الجزءين الاول والثاني ١٩٨٢ .
- ٥- وزارة التخطيط : التقرير المبدئي عن الآراء الاقتصادية والاجتماعي خلال السنة الاولى ٨٢/٨٣ من الخطة الخمسية أغسطس ١٩٨٣ .
- ٦- وزارة التخطيط : الاستراتيجية العامة للزراعة والرى والامن الغذائى - المجلد الثالث من مشروع الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ - ١٩٨٧/٨٦ أغسطس ١٩٨١ .
- ٧- وزارة التموين والتجارة الداخلية : مشكلة الغذاء فى مصر والسياسات الخاصة بمواجهتها فبراير ١٩٨٣ .
- ٨- وزارة الاقتصاد : دراسات مركز تنمية الصادرات .

ثانيا : مراجع باللغة الالمانية :

1. Hussein Saleh, Strukturelle Veränderung der ägyptische Zahlungsbilanz; Entwicklung, probleme, ursachen und Möglichkeiten ihrer verbesserung-dergestellt unter berucksichtigung der Rolle des Agrarsektors Diss: DDR, Berlin, 1983.
2. Dalal Mahmoud: Die Ausnutzung komparativer vorteile in Entwicklungslandern-unter sucht am Beispiel des Außenhomodels-Agyptens mit Baumwolle und Baumollerzeugnissen. Diss., DDR, Berlin, 1983.
3. Grote, G./Schulmeister, D.: Planung der sozialistischen Außenwirtschaftsbeziehungen, Verlag Die wirtschaft, Berlin, 1979.

ثالثا : مراجع باللغة الانجليزية :

1. Grote, Gerhard, Comperative advantages in foreign trade, INP, Cairo, 1980.
2. Food And Agriculture Organization of the United Nation; Trade Yearbook.

Summary and Conclusions

The development of agricultural exports is an essential factor for generating stable sources of foreign exchange which are necessary for financing the social and economic development in A.R.E. This study aims at clarifying the possibilities of developing agricultural exports given present conditions in the fields of production, consumption, and internal and external marketing.

The study contains four chapters in addition to the introduction and conclusions. Chapter I presents the stages of the export process of agricultural commodities i.e production, collecting and packing, transport, storage and promotion stages. Chapter II is concerned with studying the development of the traditional agricultural exports such as cotton, rice, onion and garlic and the non traditional agricultural exports: vegetables, fruits, aromatic and medical plants and flowers over 1960-1982/83. It was evident that the agricultural export value has taken an upward trend: it increased from 143.6 millions LE in 1960 to 405 millions in 1982/83. This increase in the value of exports can be traced back to the world market price rise for export crops and to the repeated devaluation of the pound exchange rate, in spite of the decrease in export quantities.

Chapter III attempts to expose the factors which constrain the growth of agricultural exports. They include the weakness of the competitive position of Egyptian agricultural exports, the tendency to export the residual of production after meeting domestic demand, the tendency of domestic consumption rates to exceed rates of domestic production, the inefficient agricultural policies of prices, incomes, and internal and external marketing and the deterioration of agricultural industrialization programmes, the inability to open new markets or even to keep the traditional ones, the increase of marketing costs in general and shipping costs in particular, the rise in the agricultural wastes in the different stages, the imposition of exports taxes, the multiplicity of export procedures, the unavailability of insurance facilities to the export process, and the lack of sufficient coordination between the different institutions of production and internal and external marketing.

Chapter IV presents the suggestions for promoting Egyptian agricultural exports they include:

1. The expansion in the area cultivated with export crops especially vegetables and fruits in the new land and taking advantage of economies of scale in the large areas through increasing productivity, improving quality and decreasing costs.

2. Encouraging the Opening up of new markets for agricultural exports, while continuing to promote traditional markets, reviewing the commodity structure of agricultural exports, diversifying exports, and paying more attention to the exports to the EEC and the general and particular advantages made available there. Also special attention has to be given to increasing exports to the Arab Oil Producing Countries, the African Countries. Grate Care should given to the fulfilment of export contracts with the traditional markets.
3. Agricultural exports can be doubled by decreasing the agricultural Crop Wastage in different stages and through using up-to-date methods in production, harvesting collection, packing, transport and storage.
4. The reduction at marketing costs in general and shipping costs in particular, which surpass in some commodities the export price Fob. In addition improving and simplifying transport services.
5. Agricultural industrialization helps not only to developing export revenue, but also to stabilize it. On the other hand industrialization may increase agricultural producer prices and reduce wastage in the different stages from production till exportation.
6. Specific difficulties have to be overcome by following specific suggestions:

- a) Improved facilities should be given to the financing of export processes through the Egyptian export bank.
- b) Simplifying the payment procedures of the non-traditional exports and the drawback procedures especially in connection with importing packing materials.
- c) Relaxing export procedures which include control on export, customs procedures and studying the possibility of decreasing export taxes.
- d) Supporting the information system and World market studies, indentifying the concessions and preferences made available in EEC market and making such information accessible to exporters and researchers.
- e) Fostering cooperation among ministries of agriculture, supply, economy & foreign trade. Transport & Communications and planning. Moreover some strategy for agricultural export promotion has to be formulated in line with the national strategy and export targets.